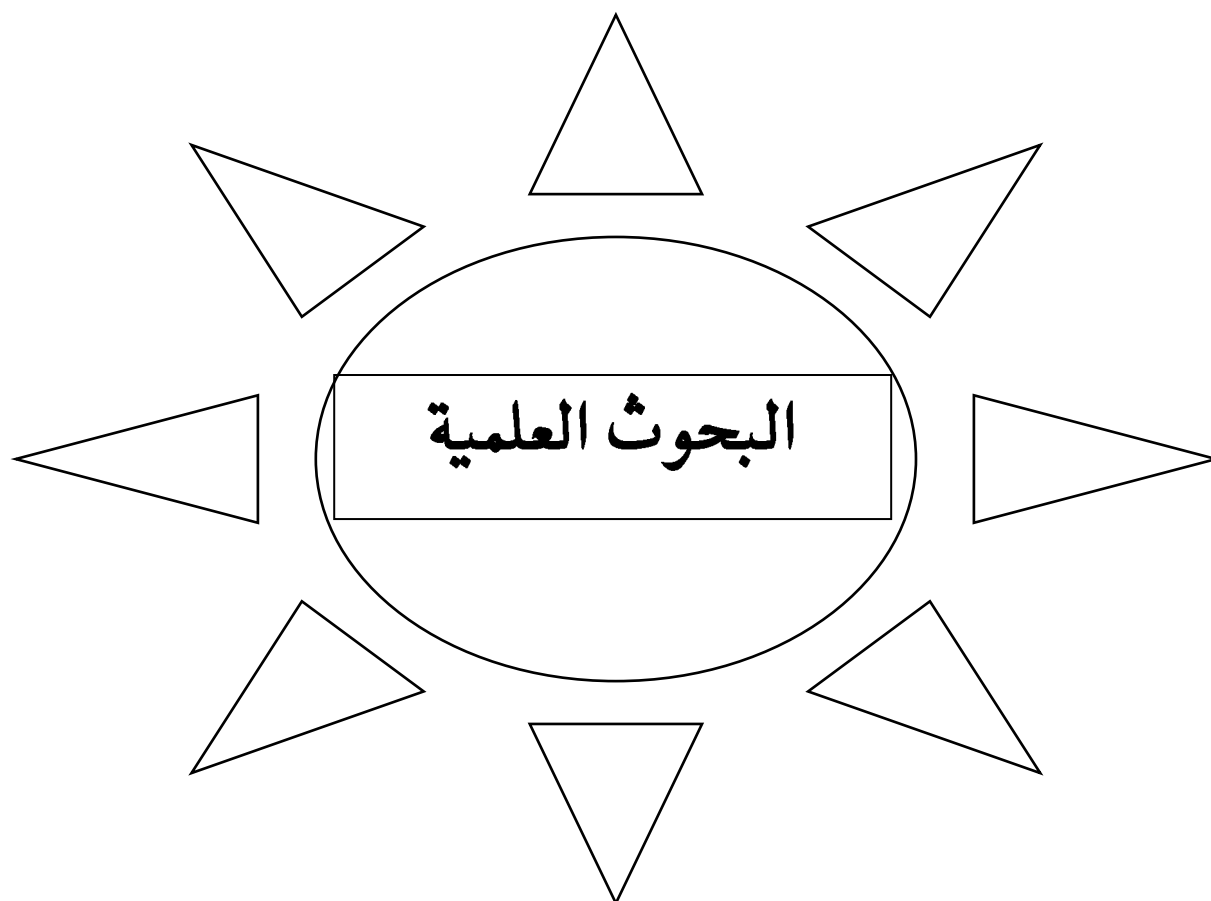




□ الجامعة المستنصرية
□ كلية الإدارة والاقتصاد
□ المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية



تحليل سوق النفط العالمي

الدكتور أحمد إبرهيمي علي*

المستخلص

شهد سوق النفط تغيرات جوهرية منذ حزيران عام 2014 وكان الانخفاض الحاد في سعر النفط بفعل العديد من العوامل التي أثرت بجانب العرض والطلب. وسوف تتناول الورقة الوضع الحالي لسوق النفط وأستشراف مستقبله بالانطلاق من : آفاق الاقتصاد العالمي ونمط النمو، ملسطاً الضوء على الإسهام المتزايد للبلدان النامية في إقتصاد العالم، وطلب البلدان النامية على الطاقة بصفة عامة والنفط الخام على وجه الخصوص. وأيضاً، سوف تعرض الورقة التوسع الأخير في عرض النفط من خارج بلدان منظمة اوبك والطلب المتبقي على خام اوبك لتقييم أثر العرض الزائد على السعر. وبالإضافة على أثر الدخل، فإن ضعف الطلب العالمي على النفط لا يمكن فصله عن التغيرات الجارية في بنية الطاقة حسب مصادرها، والاتجاه العام في تناقص كثافة الطاقة. وعلى الرغم من إعماد التحقيق التجريبي محورا رئيسيا للجهود في بحث الموضوع إلا ان مقارنة نظرية سوف تعرض وتناقش على نحو شامل .

Abstract

The oil market has undergone substantial changes since June 2014, and the sharp fall in oil price has been driven by a number of factors on demand and supply sides.

The Paper will address the current situation and the outlook of oil market based on: world economic prospect and the pattern of growth, highlighting the increasing contribution of developing economies in world economy, and the demand of developing economies for energy in general, and crude oil, in particular.

Also, the paper would present the latest expansion of Non-OPEC supply of oil and the residual demand for OPEC Crude to assess the effect of excess supply on price. In addition to the income effect, weakening global demand for oil cannot be separated from the ongoing restructuring of energy sources, and global trend decline of energy intensity. Although, empirical verification would be the core of the research efforts, a theoretical approach will be presented and thoroughly discussed.

المقدمة:

عمقت تغيرات سوق النفط الإحساس بالخطر بما أسفرت عنه من أزمة مزدوجة، في المالية العامة وميزان المدفوعات في العراق ودول أخرى. وخاصة من احتمال بقاء سعر النفط دون 70 دولار للبرميل في السنوات القريبة القادمة، إلى جانب صعوبة تكيف الاستيرادات ومصادر الطلب الأخرى من العملة الأجنبية دون عجوزات كبيرة يتعذر تمويلها. ومن جهة أخرى تستبعد إمكانية انجاز تنويع في القاعدة الإنتاجية يعوض عن نقص المورد النفطي مع الأنماط المعروفة والمألوفة للاستثمار والنمو حتى في عقد من الزمن.

* خبير اقتصادي

وليس الاضطراب الأخير جديداً على سوق النفط فقد شهدت الأسعار منذ بداية عام 1974 موجات صعود عالية وانهيارات عنيفة تشترك في خصائصها مع بقية السلع الأولية لكنها تفوقها في مدى التغير العنيف. كما أن علاقة تقلب الأسعار بتذبذب العرض والطلب العالمي على النفط ومع فائض العرض أو الطلب الزائد شديدة التعقيد، وتتصف أيضاً بعدم الاستقرار. إن التوقعات وسوق المستقبل، وحركة الخزين النفطي المرتبطة بهما، من شأنها توسيع أو تقليص الفجوة الابتدائية بين العرض والطلب، والتي تنعكس في الأسعار الفعلية لترتد من جديد على التوقعات في تغذية متبادلة تتسارع أيام اضطراب السوق. كما أن البيانات التي يشغل عليها التحليل تعبر عن الصفقات الفعلية وليس الخضم والمسابقات Ex ante التي تفاعلت لتنتهي إلى ما تظهره البيانات. ولذلك تتأكد الحاجة إلى الفهم المعمق لكيفيات عمل السوق ولماذا تكون استجابة الأسعار بهذه الحدة. لقد حاولت هذه الدراسة النظر في أساسيات اقتصاد النفط ضمن قطاع الطاقة والاقتصاد الكلي العالمي.

لقد تعاملت الدراسة مع البيانات الشهرية إلى جانب السنوية لمتابعة حركة الأسعار، وعرضت عينات من الأسعار المستقبلية، بين الفترة التي سبقت إنخفاض الأسعار عام 2014 ومطلع عام 2016، بنمطها التأجيلي Contango ، والتراجعي Backwardation. وأيضاً عالجت بيانات أسعار عدد من السلع الأولية والذهب وارتباطها بحركة سعر النفط، وذلك إلى جانب سعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار الأمريكي.

وجاءت هذه الدراسة استكمالاً لسابقتها التي اهتمت بتقدير دوال العرض والطلب والارتباط بين الأسعار الفورية والمستقبلية ومفهوم الربح من بين مسائل غيرها. وأريد لهذه الورقة التركيز على الفجوة بين العرض والطلب والاقتراب من أجواء الاضطرابات السعرية الرئيسية وما تلاها. وأيضاً النظر في آفاق سعر النفط من زوايا مختلفة وعلاقته بنمو الاقتصاد العالمي ومشكلات البيئة. وقد اعتمد البحث عرض الوقائع والتحليل بكيفية تستدعي مشاركة القارئ ولا تخفي تعقيدات الموضوع وما يكتنفه من غموض والحاجة إلى المزيد من جهود الزملاء ومراكز الأبحاث. إن اقتصاد النفط وأسواقه من الموضوعات المهمة في اقتصاد العالم إلى جانب محوريته في اقتصاد العراق والدول النفطية الأخرى. وهنا نبين أن البيانات التي وفرتها منظمة أوبك ومنظمة الطاقة الدولية ومنظمة معلومات الطاقة الأمريكية والبنك الدولي كلها ساعدت على تسهيل البحث في الموضوع .

1. العرض والطلب والتكاليف:

محددات الطلب على النفط:

- **السكان:** يسهم حجم السكان في تحديد الطلب على الطاقة عموماً ومنها النفط ، وذلك بثبات أثر العوامل الأخرى، ومنها متوسط الدخل للفرد وبنية الإنتاج المحلي الناتج المحلي.
- **نسبة السكان الحضري من مجموع السكان:** لثبوت علاقة طردية بين نسبة السكان الحضري من مجموع السكان والطلب على الطاقة بثبات أثر العوامل الأخرى. وعلى الأغلب قد يتعذر الفصل بين أثر كل من نسبة التحضر ومتوسط الدخل للفرد في الطلب على الطاقة لشدة الارتباط بينهما عبر الزمن في الدولة الواحدة .
- **متوسط الدخل للفرد:** ويعبر عنه عادة متوسط الناتج المحلي الأجمالي للفرد، وتتفاوت الدول في متوسط استهلاك الطاقة للفرد حسب تفاوتها في متوسط الدخل للفرد. وينمو الطلب على الطاقة للفرد بارتباط موجب مع متوسط الدخل للفرد لكن الأول أقل من الثاني ويسمى الفرق تناقص كثافة الطاقة.
- **بنية الإنتاج:** و يعبر عنها إسهام القطاعات في توليد الناتج المحلي الأجمالي، ومن المعروف أن القطاعات تختلف في مدى استخدامها للطاقة، وكلما تحول الاقتصاد من السلع إلى الخدمات في بنية الإنتاج انخفض متوسط الطاقة لوحدة الناتج المحلي الاجمالي لهذا السبب.
- **التكنولوجيا:** في العقود الأخيرة اتجهت الدول المتقدمة نحو التكنولوجيا المقتصة بالطاقة وعلى سبيل المثال تطوير محركات السيارات وانظمة الإنتاج الأخرى بحيث تحتاج إلى وقود اقل لنفس المقدار من الأداء. وتحت مظلة العامل التكنولوجي تدخل أساليب الإنتاج والأساليب البديلة، فمثلاً لا يستخدم النفط ومنتجاته إلا قليلاً في توليد الكهرباء كما يستخدم الفحم والغاز والوقود غير الأحفوري. ولذا لا يكون الطلب على النفط مرناً مع تغير السعر لأن التحول من انواع الوقود الأخرى إلى النفط يتطلب تغيرات واسعة في التكنولوجيا .
- **البناء التعي لنظام الطاقة:** فعند انخفاض سعر النفط يتعذر التحول من مصادر الطاقة الأخرى إليه للانتفاع من السعر الواطئ، فهناك شبكات نقل وتوزيع وخزن ومنظمات أعمال وقواعد تنظيم لاستهلاك الطاقة.
- **سعر النفط:** يرتبط الطلب على السلع والخدمات بعلاقة عكسية مع السعر ، آخذين في الاعتبار اثر العوامل الأخرى، ولا تشذ السلع الأولية ومنها النفط عن هذه القاعدة. وعند النظر

في المحددات الأخرى للطلب على النفط وكيف تقيد أثر السعر يصبح من الواضح أن مرونة الطلب السعرية على النفط واطئة.

- **أسعار الطاقة البديلة:** وتوجد علاقة طردية بين أسعار الطاقة البديلة والطلب على النفط، وأن تزامن حركة أسعار الطاقة البديلة مع سعر النفط، صعودا ونزولا، يقلل من أثر انخفاض سعر النفط في زيادة الطلب عليه، والعكس صحيح.

- **سياسات وضوابط البيئة:** إذ تهتم الدول المتقدمة والمنظمات الدولية بالسيطرة على المقذوفات الكربونية لمواجهة مشكلة الاحترار العالمي. ويستهدف النفط الخام بعد الفحم لهذا السبب. ولأن الفحم رخيص ويستخدم على نطاق واسع في توليد الكهرباء فقد قلل هذا العامل من ضغوط الضوابط البيئية. ولذا لا يزيد معدل النمو السنوي المقدر للطلب على النفط الخام حتى عام 2040 عن 0.8 بالمائة، بينما ينمو مجموع الطلب على الطاقة بمعدل 1.5 بالمائة سنويا. وينمو الطلب على كل من الفحم والغاز بمعدل 1 بالمائة و 2.4 بالمائة سنويا على التوالي.

- **السياسات الضريبية:** يستخدم النفط وعاءاً للضريبة في البلدان المستهلكة، ولهذا فإن ما تضيفه الحكومات على سعر النفط الخام يقلل من فاعلية ارتفاع أو انخفاض سعر النفط الخام في الطلب، لأن العبرة بسعر المشتري الأخير. أما الإعانات السعرية التي تقدمها بعض الدول للمنتجات النفطية فقد واجهت في السنوات الأخيرة ضغوطات لرفعها. وخاصة من المؤسسات المالية الدولية. وتركز دراسات الطلب ، في الأمد القصير، على متغيري الدخل والسعر ، وتهتم بمرونة الطلب الداخلية والسعرية . ولذا يحسب نمو الطلب على النفط بدلالة نمو الدخل ونمو السعر والمرونة.

محددات عرض النفط :

1- **الاحتياطيات النفطية:** هي القيد الأول على العرض، وينصرف مفهوم الاحتياطيات إلى النفط القابل للاستخراج اقتصاديا. ومع تطور المعرفة الجيولوجية ووسائل الاستشعار والتنقيب يجري تحديث بيانات النفط الأصلي في التراكيب الجيولوجية التي تحتويه، ويسمى النفط في المكان. كما ان تكنولوجيا تطوير الحقول، أي العمليات الرأسمالية التي تجعل النفط قابلا للاستخراج، وعمليات الاستخراج ذاتها مع الخصائص الجيولوجية للمكان النفطي هذه كلها تحدد التكاليف، وعند المقارنة مع الأسعار السائدة والمتوقعة يتخذ قرار التطوير والاستخراج .، وبذلك

يتدخل سعر النفط إلى جانب التكاليف في تعيين مقادير الأحتياطات النفطية في دولة ما وفي العالم.

-التكاليف: أنفا كانت التكاليف من المتغيرات الفاعلة في تعيين حجم الأحتياطات، وهنا تعامل التكاليف ضمن متغيرات دالة العرض، فيقال يرتبط العرض طرديا مع السعر بثبات اثر العوامل الأخرى واهمها التكاليف، وهي المسؤولة عن التحولات في دالة العرض. وهنا يميز بين التكاليف الكلية وضمنها كافة النفقات الرأسمالية للتطوير وما يصيب البرميل المنتج منها إضافة على تكاليف التشغيل، والتكاليف الحدية في الأمد القصير. والأخيرة هي الكلفة المتغيرة لأنتاج برميل إضافي في الحقول المنتجة. وبهذا المعنى فإن التكاليف الرأسمالية ثابتة وقد تحققت بغض النظر عن قرار الانتاج الآن أو في المستقبل، وأغلب تكاليف التشغيل متغيرة وتتضمن بعض التكاليف الثابتة في الأمد القصير بسبب التزامات تعاقدية أو لأنها ترتبط بالتشغيل وليس بحجم الانتاج بالذات.

-سعرالنفط: وعلاقته طردية مع العرض، في الأمد القصير والبعيد، لأن ارتفاع السعر يسمح لأنتاج نفوط بتكاليف أعلى من ذي قبل.

-الضرائب السيادية: إذ عادة ما تفرض الحكومات ضرائب متناسب مع الربح في البرميل المنتج ، وأن معدلات هذه الضرائب لها دور في زيادة أو تقليل الانتاج. وقد لا يكون الهدف من هذه الضرائب ماليا بل أحيانا له علاقة بحماية البيئة والحفاظ على الموارد ذاتها.

-وفرة البناء التحتي: إذ أن طاقة البناء التحتي للاستخراج النفطي تحدد امكانية التوسع في الأستخراج ، ويدخل في هذا النطاق شبكات النقل والتصدير، وتوفير المياه لعمليات الاستخراج، وسواها من التسهيلات الضرورية في النطاق الجغرافي للاستخراج وعلى المستوى الوطني .

ويمكن النظر إلى مسار العرض في الأمد البعيد بأنه تراكم قرارات الاستثمار والتي تعتمد تعظيم العوائد وتقليل المخاطر. وبتعبير آخر يكون المشروع الحدي لأستثمار عند التساوي بين معدل العائد الداخلي للمشروع وكلفة الفرصة البدية لرأس المال. فعندما تخضم صوافي القيمة الحالية، لسنوات عمر المشروع من النهاية إلى نقطة الصفر، بكلفة الفرصة البديلة لرأس المال التي يعبر عنها سعر خصم معين ، وتجمع لتكون مساوية للصفر ذاك هو المشروع الحدي. والعوامل التي تتحكم بصوافي القيمة الحالية، إضافة على سعر الخصم، هي أسعار النفط والتكاليف، تكاليف الاستثمار وتكاليف التشغيل، المبينة أنفا.

ومن الجائز القول أن عرض النفط يعتمد على كلفة البرميل وسعر النفط ، ويتحدد الإنتاج عند التساوي بين السعر والكلفة الحدية، أي كلفة البرميل الأخير. وتعتمد الكلفة بدورها على حجم الإنتاج ومتغيرات أخرى منها الأجور وأسعار مدخلات الإنتاج التشغيلية ومتغيرات أخرى مثل التكنولوجيا.

ويأتي اعتماد كلفة الوحدة من المنتج (البرميل) على حجم الإنتاج من محدودية الطاقة الإنتاجية الفائضة، ومع زيادة الإنتاج بعد حد معين تتزايد التكاليف. وعند افتراض الأجور أسعار مدخلات الإنتاج التشغيلية والتكنولوجية ثابتة في الأمد القصير لا يبقى في المنظومة سوى سعر المنتج يعين العرض بعلاقة طردية. فعندما ينخفض السعر يفترض أن الإنتاج يتوقف في الحقول التي تتجاوز فيها كلفة البرميل السعر الجديد. لكن المقصود بالكلفة هنا التشغيلية وليست الكلية لأن الكلفة الرأسمالية، وهي جزء من الكلفة الكلية وأحيانا تفوق التشغيلية، أصبحت ماضية وتحملها المنتج في كل الأحوال، إستمر في الإنتاج أم توقف، ولذلك يتعلق قرار الاستمرار في الإنتاج على المقارنة بين السعر والكلفة التشغيلية في الحقول المنتجة، ويقارن بين السعر والكلفة الكلية للبرميل في الأستثمار لتطوير حقول جديدة. وتفيد أحدث البيانات إلى أن الكلفة الكلية للبرميل متفاوتة من 8.5 دولار في الكويت، و9.9 و 10.7 دولار في السعودية والعراق على التوالي، إلى 52.5 دولار للبرميل في بريطانيا. وهي 29 دولار فاكتر لدى كثير من المنتجين في : بريطانيا، والبرازيل، وكندا، والولايات المتحدة، والنرويج، والصين، وبلدان أخرى. لكن الكلفة التشغيلية لا تتجاوز 23 دولارا سوى في اثنين من الدول ومجموع الإنتاج بهذه التكاليف لا يزيد عن 2.9 مليون برميل في اليوم أي بنسبة 3 بالمائة تقريبا من مجموع إنتاج العالم، وعندما تكون بعض التكاليف التشغيلية ثابتة، بغض النظر عن حجم الإنتاج في الأمد القصير، أصبح استمرار الإنتاج رغم الإنخفاض الكبير في الأسعار مفسرا.

وثمة علاقة بين مرونة العرض السعرية الواطئة والخاصية الربعية للايراد النفطي والمتأتية من ثقل الربيع في فائض العمليات بخلاف الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى. أي أن سعر النفط يغطي: المستلزمات، واندثار وسائل الإنتاج الثابتة، وتعويضات المشتغلين، والعوائد الاعتيادية على رأس المال المستثمر، ويبقى جزء منه كبير هو الربيع. ويتغير الأخير بتغير السعر وبذلك يقلل مرونة العرض، لأنه ينخفض عوضا عن انخفاض الإنتاج.

طالما أن المورد النفطي ناضب فمن المتوقع أن يزداد سعره مع الزمن في الاتجاه العام لأن الندرة تتناسب طرديا مع الاستنزاف، ولأن المالك يستطيع المفاضلة بين الاحتفاظ به في مكانه أو استخراج واستثمار القيمة في فرص بديلة. ويلاحظ أن مبدأ هوتلنك ركز على المسألة الأخيرة، أي المفاضلة بين الاحتفاظ به في مكانه أو استخراجه، وبذلك يكون المسار التوازني لسعر النفط أن يتزايد بسعر الفائدة الحقيقي أو بتعبير آخر العائد الحدي على رأس المال . لكن هناك إلى جانب عامل الندرة عنصر الكلفة وهو مرتبط بالندرة أيضا. إذ مع الاستنزاف يجري تطوير حقول أصعب جيولوجيا وترتفع التكاليف، ولأن السعر لابد أن يغطي الكلفة في البئر الحدي تتأكد الصلة بين دالة العرض والتكاليف، رغم أنها معقدة، ليكون مسار السعر التوازني في الأمد البعيد أعلى من سعر الفائدة الحقيقي. ومع التوسع لشمول تراكيب جيولوجية ذات تكاليف أعلى تظهر أهمية الربح التفاضلي الريكاردي لصالح المنتجين في الحقول ذات المزايا. لكن الاتجاهات العامة للسعر والتي تبينها النظرية هي للأمد البعيد، وتوجد دائما مكتشفات جديدة وتغيرات في التكنولوجيا ومن شأن هذه العوامل أن تجعل مسار السعر يتقلب عنيفا حول الاتجاه العام في المستقبل البعيد والذي لا تسمح البيانات وأساليب التحليل المتاحة من التعرف عليه بدقة كما هي دراسة المسار التاريخي. وحتى لو تأكد أن السعر سوف يرتفع في نهاية المطاف، بيد أن قرارات الاستثمار والسياسات الاقتصادية للحكومات تعتمد على المعلومات المتيسرة وما يبدو في الآماد المنظورة، وهذا النطاق الزمني يكتنفه عدم التأكد بشأن السعر وما يتيح السوق لتصريف المزيد من نفط العراق أو أي منتج آخر.

تشير الكلفة الرأسمالية إلى ما ينفق خلال عمليات الاستكشاف والتطوير وتتضمن تكاليف المواد وتشبيد الأبنية والتسهيلات مثل الطرق والأنابيب وحفر الآبار وتجهيز وإقامة المعدات الثابتة لتشغيلها بما فيها منظومات فصل النفط عن الماء والغاز. وعادة ما تصنف التكاليف الرأسمالية في فئتين : تكاليف الحفر، وتكاليف المهام من غير الحفر. وتشير الأولى إلى جميع النفقات المطلوبة، حتى يصبح البئر الجديد مكتملا جاهزا للتشغيل، للخدمات الهندسية والتجهيزات ومواد وخدمات الحفر. أما تكاليف المهام من غير الحفر وتسمى تكاليف التسهيلات السطحية أو البناء التحتي وتشمل عمليات التهيئة بما فيها الطرق وما يسمى وسادات الآبار وتتضمن أيضا تكاليف إدارة المشروع. وتتراوح تكاليف الفئة الثانية بين 40 إلى 60 بالمائة من تكاليف الفئة الأولى (

462، P 3). وتحمل التكاليف الرأسمالية على انتاج البئر في دورة حياته كلها أي هي الكلفة الرأسمالية للطاقة الانتاجية الجديدة .

أما تكاليف التشغيل فتشمل الصيانة ونقل النفط المنتج والمصاريف العامة، والتكاليف التشغيلية منها ما يرتبط بالانتاج الفعلي وتسمى متغيرة، وأخرى ثابتة لا ترتبط بحجم الانتاج وتقدر عادة بنسبة من التكاليف الرأسمالية. وعادة ما تكون التكاليف التشغيلية المتغيرة للبرميل المنتج متناقصة مع حجم الانتاج. ومن دالة تكاليف متغيرة مقدرة، لانتاج النفط في دول الخليج، عند مضاعفة حجم الانتاج تصبح الكلفة المتغيرة للبرميل 85 بالمائة من مستواها بالحجم السابق. .

عند ارتفاع سعر النفط ينتعش الاستثمار في الاستكشاف والتطوير النفطي وتتحرك الاستثمارات على جبهة واسعة. ويصبح من الممكن اقتصاديا تطوير حقول ذات تكاليف رأسمالية وتشغيلية تتناسب مع مستويات أسعار النفط المرتفعة في حينها. وعند انخفاض أسعار النفط تنحسر الاستثمارات وعندما يكون الانخفاض عنيقا تدخل بعض المشاريع في نطاق عدم الجدوى. أي أن توسيع الطاقة الانتاجية في قطاع النفط الخام يماثل السلم على الأغلب بسبب تعاقب موجات الارتفاع والانخفاضات السعرية. وعلى سبيل المثال وعلى أثر الموجة الثانية لارتفاع السعر بين نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات استثمرت شركات النفط المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1981، لاستكشاف وتطوير النفط والغاز، مبلغ 55.7 مليار دولار وهو كبير بمقاييس تلك السنة، وذلك لأن سعر النفط بين عامي 1978 و 1981 ارتفع من 8 دولار للبرميل إلى 35 دولار للبرميل هناك. بينما في عام 1986 كانت الاستثمارات 26.6 مليار دولار، وذلك لأن الأسعار تراجعت (P181 ، 5). وتكرر هذا النمط فيما بعد وظهرت التقارير في النصف الثاني من عام 2015 تقلص الاستثمارات في الحقول عالية التكاليف، وصرف النظر عن برامج استثمارية كان مخططا لها أو تأجيلها ما دامت أسعار النفط دون 50 دولار للبرميل وبعضها لا تكون مجدية إلا أن يتجاوز السعر 70 دولارا للبرميل.

2. فائض العرض وانتهاء السعر:

في عام 2015 إزداد عرض النفط الخام في اليوم من خارج دول منظمة أوبك بمقدار 1.32 مليون برميل، ومن دولها 1.077 مليون برميل . وبإضافة الغاز المسيل أصبحت الزيادة في العرض تقريبا 2.6 مليون برميل في مقابل الزيادة في الطلب 1.540 مليون برميل في اليوم. وفي سنة 2014 كان فائض العرض 1.0 مليون برميل في اليوم، وبذلك وصل فائض العرض في

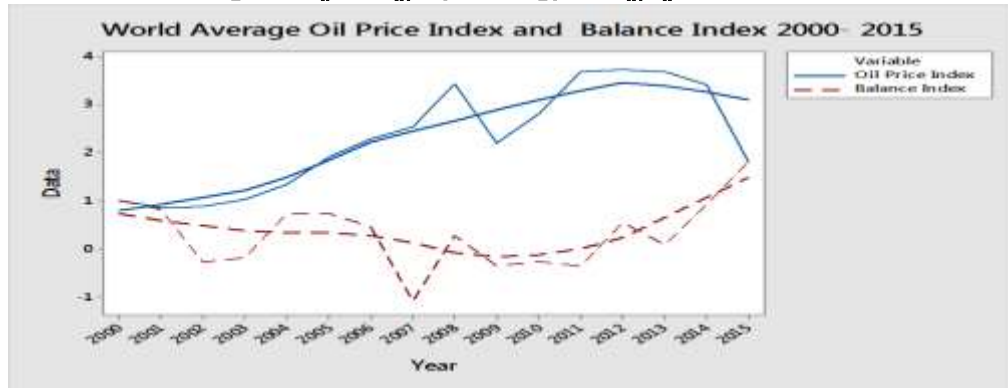
عام 2015 إلى 2.060 مليون برميل في اليوم وهكذا تعمقت الأزمة التي بدأت عام 2014. ويقدر عرض النفط الخام في عام 2016 من خارج أوبك بأقل مما كان عليه عام 2015 بمقدار 700 ألف برميل في اليوم، وهو عنصر إيجابي لامتنعاص الفائض. ونتيجة لزيادة الطلب العالمي وتقلص العرض من خارج أوبك يرتفع المقدار التوازني للنفط الخام من دول أوبك إلى 31.6 مليون برميل في اليوم عام 2016 بعد أن كان 29.8 مليون برميل تقريبا في اليوم عام 2015. لكن إنتاج أوبك في كانون الثاني من عام 2016 ارتفع إلى 32.335 مليون برميل في اليوم بزيادة مقدارها حوالي 131 ألف برميل في اليوم عن مستوى الشهر الأخير من عام 2015. ولذا فإن تجميد الإنتاج عند مستوى كانون الثاني من عام 2016 يُبقي فائضا في العرض بمتوسط يومي يقدر 735 ألف برميل، وهو أدنى بفارق كبير من فائض عام 2015 ودون فائض عام 2014. أما إذا أستمّر التزايد في الإنتاج فإن فائض العرض لا ينخفض إلا بمقدار لا يتجاوز 200 ألف برميل يوميا عام 2016 على فرض تحقق توقعات الطلب العالمي على النفط وانخفاض العرض من خارج أوبك.

يتحدد السعر في السوق عبر تفاعل آني أو تغذية متبادلة بين العرض والطلب والسعر لحين التوازن ، والمرونة السعرية للطلب على النفط وعرضه واطئة وفي الأمد القصير أوطأ أي أن العرض والطلب لا يتحركان صعودا أو نزولا إلا بمقادير طفيفة عندما يتغير السعر. لذا يتطلب امتصاص فائض العرض أو الاستجابة للطلب الزائد تغيرات واسعة في السعر للوصول إلى التوازن ، وهذه الخاصية من أسباب التقلبات العنيفة في أسعار النفط. ويبين الجدول (م 1) فائض العرض والسعر للسنوات 2000 - 2015 . وتوضح الأشكال (1) و(2) التالية العلاقة بين فائض العرض والسعر منذ عام 2000 للشكل الأول من بيانات سنوية، وبدا من عام 2012 في الشكل الثاني من بيانات شهرية. علما أن فائض العرض يقاس هنا بالفرق بين الإنتاج والاستهلاك ولذا فهو ابتدائي وبعد أن يتعدل السعر يستوعب الفائض أو العجز بحركة الخزين، لأن الإضافة إليه زيادة في الطلب وإمتصاص لجزء من الفائض، أما إطلاق الخزين للسوق فهو إضافة إلى العرض وإمتصاص لفائض الطلب. وأوضح الشكل (2) حركة فائض العرض شهريا وكيف كانت علاقتها بالسعر في الإطار الزمني للأزمة الأخيرة. وربما العلاقة الفعلية اوثق مما في الشكلين (1) و(29) لطبيعة البيانات التي تتضمن أخطاء التوثيق والتجميع والتفاوت الزمني بين السعر وبيانات الإنتاج والإستهلاك. وفي الآونة الأخيرة تكثر وقائع بيع

النفط من غير الحكومات أو الشركات المجازة، و لذلك نتوقع وجود تفاوت بهذا القدر او ذاك بين البيانات الفعلية والرسمية. ومع ذلك أوضح الشكلان العلاقة العكسية بإنسجام مع النظرية في تفسير تموجات السعر منذ عام 2000 ، وفترة الأزمة الأخيرة. واصبح من المسلم به أن الانهيار الأخير مرتبط بفائض العرض، ولا زالت استجابة العرض والطلب لانخفاض السعر واطئة تؤكد المرونة السعري المنخفضة.

الشكل [1]

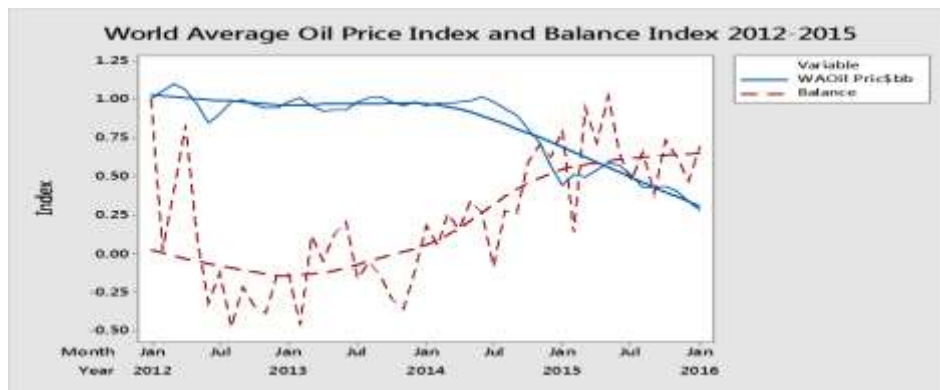
العلاقة العكسية بين السعر وفائض العرض بين عامي 2000 و2015



المصدر: إعداد الباحث؛ والبيانات من تقارير السوق الشهرية لمنظمة أوبك و(12).

الشكل [2]

العلاقة العكسية بين السعر وفائض العرض من البيانات الشهرية بين كانون الثاني عام 2012 وكانون الثاني عام 2016



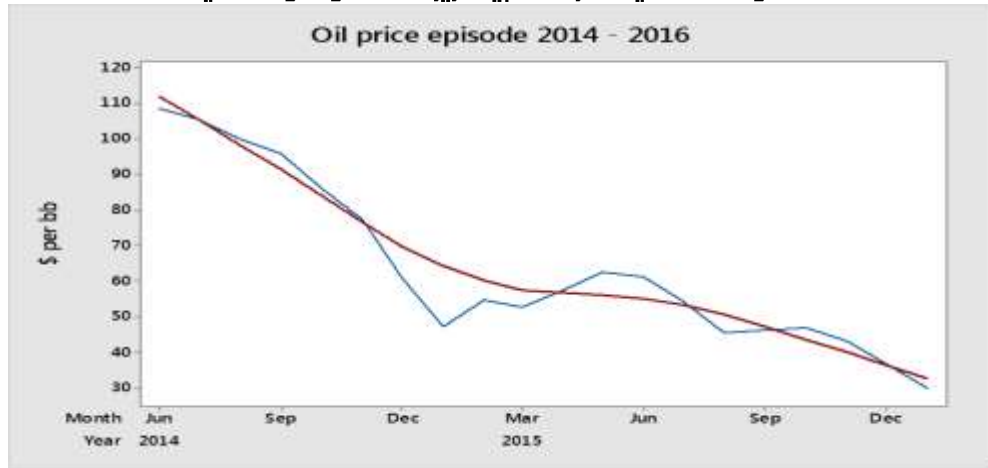
المصدر: إعداد الباحث؛ والبيانات من تقارير السوق الشهرية لمنظمة أوبك و (12).

كان تباطؤ النمو الاقتصادي في العالم واضحاً، إذ تزامن الأداء المنخفض في أوروبا واليابان مع تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية والناهضة من 7.1 بالمائة عام 2010 إلى 3.3 بالمائة عام 2015. ورغم فائض العرض الذي شهدته سوق النفط وتفاقم عام 2015 لكن ضعف النمو في البلدان النامية والناهضة أسهم أيضاً بنسبة تقدر 35 بالمائة في تدهور سعر النفط (24). وأصبح معدل نمو الناتج العالمي 2.4 بالمائة عام 2015 وكان 2.6 بالمائة عام 2014 وذلك بموجب التقديرات الاعتيادية غير المعدلة. ومن المتوقع ارتفاع نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.9 بالمائة عام 2016 و3.1 بالمائة عام 2017، والبلدان النامية والناهضة إلى 4 و4.7 بالمائة على التوالي. وقد أثر الأداء المنخفض لدول مجموعة بركس، عدا الهند، في النمو العالمي سلبيًا وخفّض الطلب على السلع الأولية. إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل وروسيا عام 2015 ومع التحسن المتوقع عام 2016 يبقى النمو في الدولتين سالباً. وثمة قناعة بأن سقوط أسعار النفط منذ تشرين الثاني عام 2015 تجاوز ما تملّيه الأساسيات الاقتصادية، فالتوقعات بزيادة صادرات إيران والمزاج العام في السوق قد أضافا ضغوطاً جديدة لنزول السعر. وكانت حركة أسعار النفط ضعيفة الارتباط مع بقية أسعار السلع الأولية في الأنهيّار الأخير بخلاف ما اتصفت به أيام الأزمة المالية الدولية الأخيرة. ومع ذلك وصلت الأسعار الاسمية لعموم الطاقة عام 2015 إلى 65 بالمائة من مستواها لعام 2010 ومن المتوقع نزولها إلى 49 بالمائة عام 2016 وتحسن عام 2017 لتكون 62 بالمائة من معدلها لعام 2010. وأصبحت أسعار السلع الأولية من غير الطاقة، والمعادن خاصة، 82 بالمائة و67 بالمائة على التوالي من مستواها لعام 2010 وتنخفض أكثر عام 2016 (P8, 24). وفي هذا السياق يقدر لمتوسط سعر النفط 37 دولار للبرميل عام 2016 و48 دولار عام 2017. لكن هذه التقديرات تعكس التدهور الاستثنائي لسعر النفط في الأشهر الأخيرة، وعند استقرار نمط تغيرات أسعار النفط من البيانات الشهرية منذ مطلع السبعينيات نجد هذه التقديرات منخفضة الاحتمال. بيد أن السياسات المالية لا يسعها تجاوز احتمال بقاء أسعار النفط ضمن مديات هذه التوقعات والتي تنطوي على صعوبات جمة للعراق إذ يواجه معضلة تمويل عجز ميزان المدفوعات عند بقاء أسعار النفط على هذا النحو عام 2017، والأخطر أن تتحرك أسعار النفط ببطء حتى عام 2020 لتصل 58.8 دولار للبرميل آنذاك حسب السيناريو المعتمد في كانون الثاني عام 2016 لدى البنك الدولي (P 35 24). وتنعكس هذه المؤشرات، بهذا البقدر أو ذاك، في تقييم

الأوساط المالية الدولية للمستقبل الاقتصادي للبلدان النفطية وجدارتها الائتمانية بغض النظر عما تستند إليه من فرضيات وأساليب التقدير. ويبين الشكل (3) التالي النمط الزمني الشهري لانتهاء السعر الأخير منذ منتصف عام 2014 ، والشكل (4) حركة السعر بدءاً من كانون الأول عام 2014.

الشكل [3]

المتوسط العالمي لسعر النفط بين حزيران 2014 وكانون الثاني 2016

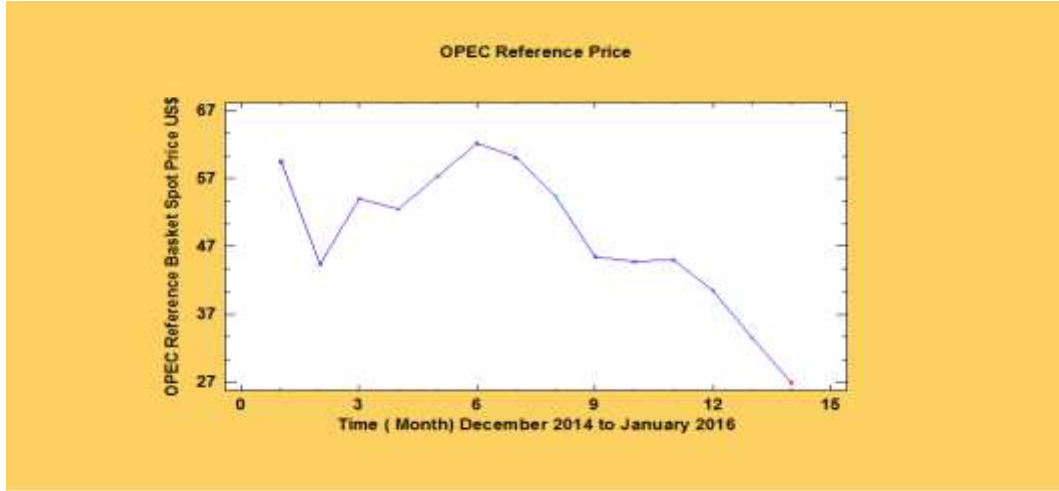


المصدر: اعده الباحث، والبيانات من (12).

ويلاحظ من الشكل (3) أن السعر انخفض من 108.37 دولار في حزيران عام 2014 إلى 47.11 دولار في كانون الثاني عام 2015 اي بنسبة 56.5 بالمائة خلال سبعة أشهر. وقد عاود السعر الارتفاع ووصل 62.51 دولاراً في الشهر الخامس من عام 2015 ثم انتكس لعدم اتخاذ الدول المنتجة سياسة سائدة للتحسن . ولو بادرت البلدان المنتجة الرئيسة بخفض العرض بمقدار لا يتجاوز 2 مليون برميل في اليوم لتجنب هذه الأزمة. وعرض الشكل (4) كيف استمر هبوط السعر، على نحو يؤكد استمرار فائض العرض رغم انخفاض الإنتاج من غير بلدان أوبك، ويعبر سقوط السعر عن عدم استعداد المنتجين الكبارتحمل مسؤولية المنتج المرجح في السوق Swing Producers وإعتمدوا ما يسمى إستراتيجية الحفاظ على الحصة السوقية. بل تنافس المنتجون بتقديم هوامش تخفيض عن سعر السوق لاجتذاب المستهلكين أو الحفاظ على أسواقهم في الدول الآسيوية على وجه الخصوص.

الشكل [4]

حركة سعر النفط لسلة اوبك بين كانون الأول 2014 وكانون الثاني 2016



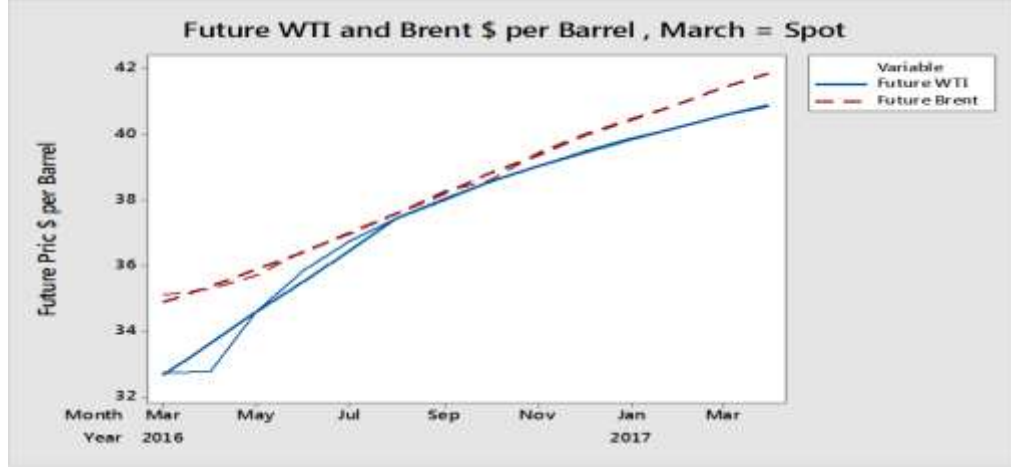
المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من موقع OPEC

الميل إلى التراجع Backwardation هي التسمية التي يوصف بها سوق النفط عندما تكون الأسعار الفورية أعلى من المستقبلية، ويرتبط التراجع بتوقع انخفاض الخزين أو انه يتجه لانخفاض مقارنة بمستوياته المتوقعة للأمد البعيد (P10، 2). وتعكس هذه الحالة توقع السعر الفوري في المستقبل، وتحصل بأثر الموسم عادة أواخر الربيع وبداية الصيف، وأيضاً عندما يرتفع السعر الفوري بحدّة نتيجة لظرف استثنائي كما حصل أيام حرب الكويت. وقد يكون سعر المستقبل أقل في الشتاء لأن الموسم المقبل لا يتطلب مثل الشتاء طاقة الغاز للتدفئة. وتسمى الحالة Contango التأجيل عندما يرتفع السعر المستقبلي فوق السعر الفوري ويقترن هذا النمط مع توقع انخفاض المخزون في الأمد البعيد كما حصل عام 1986 مع فائض العرض النفطي ووصول المخزونات إلى مستوياتها القصوى والانخفاض الحاد في السعر الفوري. وطالما لا يتوقع السوق استمرار فائض العرض تكون أسعار المستقبل أعلى من الأسعار الحاضرة وهو الوضع الذي عليه السوق مطلع عام 2016 والأشهر السابقة. وتعتبر السوق الفورية للنفط عن التحول الكبير في العلاقات التعاقدية التي تكتنف عمليات استخراج وتسويق النفط والتعددية والتنافسية وقبل عام 1980 كان نطاق السوق الفورية محدوداً لا يتجاوز 5 بالمائة من النفط وتوسع بسرعة على حساب الترتيبات التعاقدية المسبقة. وبعد انهيار الأسعار عام 1986 أعتمدت البلدان المصدرة الرئيسة التعاقد على أسعار مرتبطة بالأسعار الفورية للنفط المرجعية

وتسمى التسعير بالمعادلة **Formula Pricing** ، وبذلك أصبحت الأسعار الفورية هي السائدة بالنتيجة. وقاعدة التسعير تضيف أو تطرح هامشا إلى أو من سعر النفط المرجعي يعكس النوعية والمسافة. وفي عام 1983 أدخل سوق نيميكس NYMEX المتاجرة بالعقود المستقبلية، وكانت بداية الأسواق المستقبلية لوقود التدفئة والبنزين قبل ذلك في عام 1978 في الولايات المتحدة الأمريكية. وتزايدت حجوم الاستثمارات في العقود المستقبلية في التسعينات وغدت ذات أهمية كبيرة في الاستثمار المالي في السنوات الأخيرة. وتأسست أواخر الثمانينيات في بريطانيا سوق مستقبلية لنفط برنت (IPE) ولهذه السوق خاصية مهمة كونها مالية صرفة لأن العقود لا تتضمن التسليم العيني للنفط بل تجري التسوية نقديا ولهذا يمثل إنشاؤها بداية أمولة **Financialisation** النفط . وتستخدم الأسواق الآجلة **Forward** للوقاية، وعلى سبيل المثال تشتري شركات التصفية النفط بالآجل تحسبا لارتفاع تكاليف النفط الخام. ولا يحتاج العقد الآجل إلى وسيط ولا يشترط مدفوعات مالية وقت عقد الصفقة وعلى الأغلب تجري التسوية بالنقد قبل الآجل ودون التسليم العيني للنفط. وتشابه العقود المستقبلية العقود الآجلة في وظيفة الوقاية من التغيرات المستقبلية في السعر أو الأنتفاع منها وهو المعروف بدافع المضاربة. وتتضمن عقود المستقبل مدفوعات مالية عند عقد الصفقة والتي تجري بواسطة سوق منظمة تتيح فرصا أوسع للمستثمرين بتغيير مراكزهم من الشراء إلى البيع وبالعكس عبر خدمات المقاصة التي تقدمها السوق. وعادة ما يوجه اللوم إلى الأسواق المستقبلية كونها تتيح فسحة كبيرة للمضاربين ما يضيف عامل آخر إلى تذبذب الأسعار (P 12، 2) . وتبقى توقعات أسعار النفط مهمة صعبة وعادة لا تكون دقيقة لجملة أسباب تناولتها هذه الدراسة وما سبقها. ولهذا تقدم الأسعار المستقبلية توقعات ضمنية لأسعار النفط لكنها تبقى وثيقة الارتباط بالأسعار الفورية وتاريخها ولا تساعد كثيرا على التنبؤ بالتحويلات العنيفة صعودا أو نزولا.

الشكل [5]

الأسعار المستقبلية لنفط غرب تكساس و برنت من شهر إلى ستة كما هي في 28 شباط من عام 2016

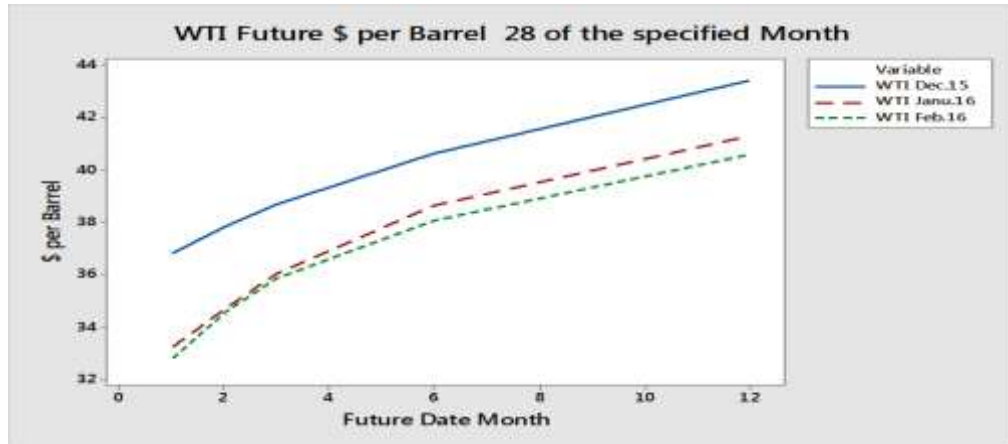


المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من ICE ، و Barchart .

ان هوامش الفروقات السعرية التي يبينها الشكل (5) حسب الأجل ليست كبيرة آخذين بالاعتبار المستوى المنخفض للسعر الفوري عند الابتداء، ولكن الهوامش تغطي تكاليف التمويل بدلالة أسعار الفائدة وأكثر.

الشكل [6]

الأسعار المستقبلية لنفط غرب تكساس من شهر إلى ستة في كانون الأول من عام 2015 وكانون الثاني وشباط من عام 2016

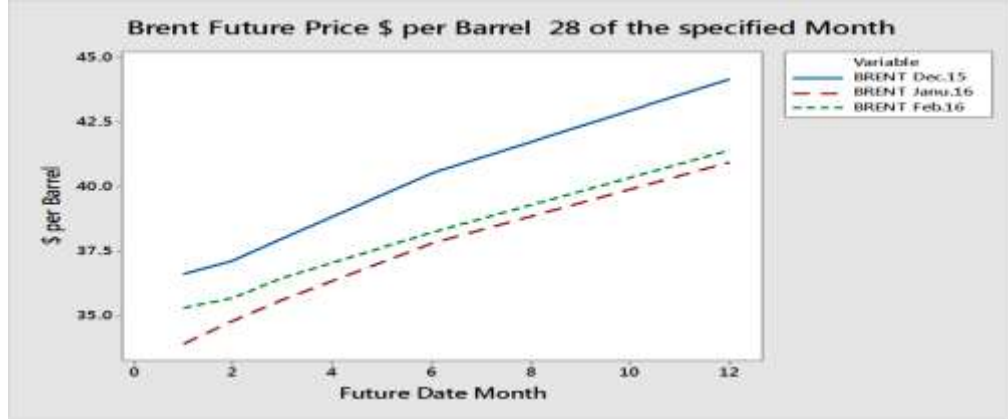


المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من تقارير السوق الشهرية OPEC

التصاعد أو التأجيل Contango واضح والفروقات بين المسارات تعكس التفاوت في لحظة الأبتداء والميول متقاربة. ويعرض الشكل (7) ادناه إختلافا طفيفا لسلوك سعر برنت عن غرب تكساس. وبين أيضا بعض التحفظ في شهري عام 2016 مقارنة بالشهر الأخير من عام 2015. وتفيد هذه الأشكال وكذلك نمط اسعار المستقبل قبل الأنهييار إلى الطابع المتحفظ للسوق عكس الأنطباع بشراسة المضاربة. ولهذا يستبعد أن تكون سوق المستقبل علة لعنف التقلبات السعرية.

الشكل [7]

الأسعار المستقبلية لنفط برنت من شهر إلى ستة في كانون الأول من عام 2015 وكانون الثاني وشباط من عام 2016

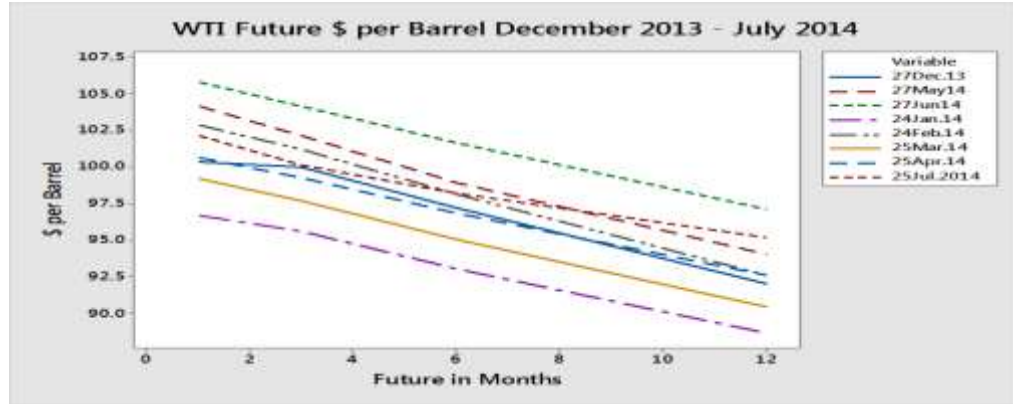


المصدر : إعداد الباحث ، والبيانات من تقارير السوق الشهرية OPEC

وتقدم هذه الاتجاهات لأسعار المستقبل مؤشرات تفيد أن السوق يتوقع تحسنا في سعر النفط، ربما لأن مستوى السعر وصل إلى أسفل قعر الدورة حسب تقديرات السوق. وفي نفس الوقت تفيد استعداد المستثمرين لتعزيز الخزين العيني من النفط والاستثمار المالي فيه. ويسمى هذا النمط من أسعار المستقبل، إذ تتصاعد مع طول الأمد وبوتائر تفوق أسعار الفائدة، التأجيل Contango وهو الغالب في السوق. بينما أظهرت أسعار المستقبل نمط التراجع Backwardation في الأشهر التي سبقت الأزمة كما يوضحه الشكل (8) التالي.

الشكل [8]

الأسعار المستقبلية بين كانون الأول عام 2013 وتموز عام 2014 لنفط غرب تكساس



المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من تقارير السوق الشهرية OPEC

في حين لم تظهر اسواق المستقبل مثل هذا النمط في الأشهر التي سبقت الأنهيـار الثاني عام 2015 ، ولا في الأشهر السابقة لبدء الأنهيـار عام 2008 . وهما يشتركان موسميا مع الفترة التي يصورها الشكل (8) . بمعنى أن الأسعار المستقبلية لا تقدم بصفة منتظمة إشارات لما سيحدث حتى في الفترة القريبة جدا. كما أنها تبقى مشدودة للأسعار الفورية زمن عقد الصفقات، والاعتماد عليها في بناء التوقعات لا يستند إلى مصداقية اثبتتها البيانات التاريخية. وفي دراستنا السابقة ومن البيانات اليومية كان الارتباط بين الأسعار الفورية والمستقبلية زمن الصفقة عاليا جدا والأعتماد المتبادل بينهما اقوى من السببية الخطية وكلاهما يتصف بدرجة عالية من التشبث الذاتي. ولحد الآن يرجح التحليل بالمجمل بأن التقلبات السعرية تعود إلى المرونات السعرية الواطئة اكثر من المضاربة والأمولة.

إن سعر النفط في منتهى الحساسية لفائض العرض الابتدائي والذي يتطلب هبوطا حادا في السعر لاستيعابه بزيادة في الاستهلاك ومراكمة الخزين، وهذه الخاصية يعبر عنها بالمرونة السعرية الواطئة للطلب. وتجري في أسواق السلع الأعتيادية عندما يحصل فائض في العرض عملية تعديل آني على المتغيرات الثلاثة، فينخفض السعر ويزداد الطلب وينخفض العرض. أما في سوق النفط فان المرونات السعرية الواطئة للطلب، وكذلك للعرض كما سيأتي، تجعل هذا التعديل عنيفا في السعر دون العرض والطلب إلا قليلا، ولذلك تتكرر أزمات أسعار النفط .

وبدأ فائض العرض يظهر عام 2012 وأنخفض سعر النفط عن تلك الذروة فيما بعد وأصبح في حزيران من نفس العام 90.73 دولار، ثم تحسن في شهر آب لتقلص فائض العرض. وبقي

السعر قريبا من 100 دولار وأعلى خلال عام 2013. وفي حزيران من عام 2014 وصل 108.37 دولار، ثم انخفض إلى 60.70 دولاراً لأن فائض العرض إزداد إلى مليون برميل يوميا. ويمكن ان يمتص الطلب لزيادة التخزين فائض العرض إن كان الأخير ضمن نطاق المقدار المرغوب به لتعزيز التخزين وهنا تأتي الإشارة إلى دور التخزين في تقلبات أو استقرار الأسعار، فعندما تكون مستويات التخزين منخفضة يقترن ذلك على الأغلب بما يسمى التراجع Backwardation ، أي أن الأسعار المستقبلية أعلى من الأسعار الفورية ولذلك يعزف المستثمرون عن الشراء لغرض الخزن. وإذا صادفت هذه الحالة مع فائض في العرض ولو طفيف يؤدي إلى انخفاض السعر لأن الفائض الابتدائي في العرض يضاف عليه المقدار المعروف من التخزين للسوق وهو ما حصل عام 1998 . أما إذا كان نمط الأسعار تأجيلي Contango أي ان الأسعار المستقبلية أعلى من الفورية يزداد الطلب على النفط لأغراض التخزين وهنا قد يمتص هذا الطلب فائض العرض أو جزءا منه فيدعم سعر النفط. وقد يعمل السوق بلا فائض طلب ابتدائي لكن الشراء الفوري للتخزين يؤدي إلى ظهور فائض في الطلب فيرتفع السعر. والمشكلة إذا إنقلب نمط الأسعار من تأجيلي إلى تراجع فيعرض المستثمرون جزءا من خزينهم في السوق وإذا تصادف وجود فائض في العرض قد يكون انخفاض السعر سريعا وكثيرا. ولذا فإن اتجاه الأسعار المستقبلية، بين 6 أشهر إلى 12 شهر، يؤثر عبر زيادة الطلب على النفط أو زيادة المعروض ، وبهذا المضمون تؤثر التوقعات المرتبطة بها وليست بذاتها.

تتحرك أسعار السلع الأولية بمدى واسع حول الاتجاه العام عبر الزمن، وتكرر حالات الصعود والهبوط الحاد في دورات لا تتصف بالانتظام. والنفط من جملة هذا السلع بعد انحسار هيمنة شركات الأمتياز العالمية منذ سبعينات القرن الماضي. وشهدت أسعار النفط موجتين من الصعود بين عامي 1974 و 1982؛ و الموجة الأقوى بين مطلع القرن الحالي وحتى تموز من عام 2008. عند انهيار السعر نهاية عام 2008 ، أيضا نتيجة لفائض العرض، والذي أضاف إليه نقص الطلب نتيجة وصول الأزمة المالية إلى القطاع الحقيقي، كان المتوقع أن تطول مدة بقاء السعر منخفضا (P 10 ، 10). لكن مبادرة المملكة السعودية بكبح الانتاج وتوسع الصين في الأنفاق اديا بالتساند إلى معاودة السعر للارتفاع المنتظم بعد ثلاثة أشهر فقط من وصوله إلى الأرضية، وبعد تسعة اشهر من بدء النزول عن الذروة. وفي المقابل إنهار السعر عام 1986؛

أنخفض على نحو ملحوظ بين نهاية عام 1998 وبداية عام 1999 وفي النصف الثاني من عام 2008 كان سقوط السعر سريعاً وبنسبة تزيد على 70 بالمائة؛ وتفاقت الأزمة الأخيرة التي بدأت أواخر عام 2014 عندما وصل سعر نفط سلة أوبك 26.5 دولار للبرميل في كانون الثاني من عام 2016 ، منخفضاً عن المتوسط السنوي لعام 1015 وهو 49.49 دولار، بعدما كان يزيد على 100 دولار حتى شهر آب من عام 2014. وتوصف أسعار السلع الأولية بأنها لينة في مقابل أسعار السلع الصناعية التحويلية وقطاعات أخرى والتي تسمى صلبة. والأخيرة تكون مشدودة إلى التكاليف وتتصف لذلك بالانتظام، بينما تتقلب أسعار السلع الأولية لشدة حساسيتها لعوامل العرض والطلب.

3. الاضطراب السعري ودور أوبك في تخفيف العرض .

الفرق بين السعر المتوقع للنفط والفعلي يسمى مفاجأة Surprise أو صدمة Shock والمفاجآت أو الصدمات متعارف عليها في سوق النفط ، ومن بين أسبابها صعوبة تقدير ما سوف تكون عليه محددات سعر النفط وليس لقصور في معرفة علاقة السعر بمحدداته. كان يفهم ان مفاجآت سعر النفط تعكس اضطرابات في انتاج النفط ارتباطاً بحوادث خارجية ذات طبيعة سياسية مثل الحروب والثورات في بلدان منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك (3 P ، 18) . وتبين فيما بعد ان هذه الأطروحة متأثرة بموجتي ارتفاع السعر اواخر 1973 ونهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. فالتغيرات في الطلب على النفط في سياق دورات الأعمال والأزمات المالية وامتداد أثرها في القطاع الحقيقي لا يستهان بها، كما حصل أثناء الأزمة الآسيوية والأزمة المالية الدولية عام 2008 . ويمكن دائماً معرفة إيقاع الطلب على النفط بدلالة حركة الاقتصاد العالمي بالمجمل والنمو في مجموعات الدول حسب مستويات التطور وتغيرات البنية القطاعية في تلك المجموعات والسياسات المؤثرة في استخدام الطاقة. والطلب على النفط للتخزين من بين عناصر عدم الاستقرار في مجموع الطلب، وخاصة لعلاقته بتوقعات الأسعار وعلاقة الأسعار الفورية بالمستقبلية. كما أن عرض النفط أصبح عرضة للكثير من المفجآت المستقلة عن الحوادث ذات الطابع السياسي وتابعة لاكتشاف المزيد من الاحتياطيات النفطية، مع تنوع التراكيب الجيولوجية، وتغيرات تكنولوجيا الاستخراج وهذه كلها تنعكس في التكاليف ، وبالتالي علاقة العرض الإضافي بالتكاليف والأسعار. لقد كانت قفزة السعر كبيرة عام 1974 ، إلى أربعة أمثال، بعد خفض الدول العربية إنتاج النفط بنسبة 5 بالمائة في 16 تشرين الأول عام 1973 ثم بنسبة 25 بالمائة في 5 تشرين الثاني. بيد أن الصعود العنيف في

السعر لا يعزى فقط إلى خفض الإنتاج الذي لم يستمر بعد آذار عام 1974 بل هناك عوامل أخرى، من جانب الطلب والتضخم وسعر صرف الدولار، كلها إجمعت مع خفض الإنتاج إلى جانب المستوى المنخفض للسعر سابقا ليحدث التعديل التاريخي في سعر النفط عام 1974.

لقد كان سعر النفط محددا بموجب اتفاقية طهران/ طرابلس عام 1971 في مقابل تعهد الحكومات السماح للشركات بانتاج الكمية الملائمة للسعر المحدد . وحدث انتعاش إقتصادي في العالم عامي 1972 و 1973 وازداد الطلب على النفط ، وازداد الإنتاج قريبا من الطاقة القصوى في اغلبية دول أوبك وهناك طاقات قليلة فائضة لدى السعودية والكويت استخدمت بتردد. وذلك لأن الأسعار لم تعد ملائمة نتيجة للتضخم وتآكل قيمة الدولار. ومن آذار عام 1973 ضغطت الدول المنتجة لتصحيح السعر ثم اعلنت تخليها عنه في العاشر من تشرين الأول ، وبعدها جاء قرار خفض الإنتاج. ومما تقدم يستنتج أن المفاجأة السعريّة لعام 1974 والتي عادة ما تقدم مثالا لدور العوامل السياسية في العرض والسعر هي أيضا ساعدت عليها عوامل اقتصادية أساسية إضافة على خفض الإنتاج، وإلا لماذا استمر السعر يتراوح ضمن النطاق الجديد فيما بعد رغم التخلي عن تقييد العرض. وفي آذار من عام 1974 وصل سعر النفط إلى حوالي 40 دولار للبرميل في نيسان عام 1980 بعد أن كان أقل من 15 دولار في ايلول عام 1978. وتفسر موجة الارتفاع هذه بخفض انتاج النفط الإيراني بعد الثورة. وقد حدث أكبر انخفاض في انتاج النفط الإيراني خلال كانون الثاني وشباط عام 1979 ، وعاود الارتفاع في آذار إلى مستوى أدنى من المعتاد قبل الثورة. وقد عوضت السعودية جزءا من الانخفاض بحيث كان إنتاج أوبك في كانون الثاني عام 1979 أقل بنسبة 8 بالمائة فقط من مستوى أيلول عام 1978 وفي نيسان عام 1979 لم يكن إنتاج أوبك أدنى مما كان عليه عام 1978 (7 P ، 18). ولم تحصل زيادات كبيرة في السعر قبل مايس 1979 وهذا لا يعني إن الثورة لم تؤثر في الأسعار بل لقد تغيرت بيئة التوقعات وأدت إلى زيادة الطلب على النفط لغرض التخزين، أي أنها تدخلت مع عوامل أخرى لتجعل مزاج السوق لم يعد منسجما مع أسعار عام 1978. وإضافة على تعزيز الخزين كانت آنذاك زيادة في الطلب على النفط نتيجة انتعاش في الاقتصاد العالمي لم يكن متوقعا. وبالتالي يمكن القول وطالما لم يستمر خفض الانتاج سوى لفترة قصيرة فحتى التوقعات بارتفاع الأسعار لا يمكن لها إدامة مستوى مرتفع للأسعار دون ارتفاع الطلب على النفط إلى مستويات بحيث ظل الطلب الزائد على النفط ماکثا لمدة كافية لأدامة المستوى الجديد من الأسعار. ومن المفيد ملاحظة أن الحرب العراقية الإيرانية وتحجيمها لقدرات التصدير للبلدين لم تؤد إلى زيادة أسعار النفط عند المقارنة بين أيلول 1980 وكانون الثاني 1981.

في كانون الأول 1998 إنخفض سعر النفط إلى أقل من نصف ما كان عليه قبل سنتين من ذلك التاريخ إذ وصل سعر نفط غرب تكساس متوسط الكثافة 11 دولار للبرميل. واقترن الهبوط بتراجع الطلب على النفط الذي يفسر بالأزمة المالية الآسيوية منتصف عام 1997 والتي سببت أزمات اقتصادية في بلدان أخرى من ضمنها روسيا والبرازيل والأرجنتين. وأسهمت عدة عوامل في تحسن السعر عام 1999 بضمنها الطلب المرتفع على النفط نتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي، وخفض الإنتاج قليلا، وزيادة طلب النفط للتخزين تحسبا لارتفاع السعر..

أواخر عام 2002 وبداية عام 2003 تقلص إنتاج فنزويلا كثيرا نتيجة العصيان المدني هناك واضطرب الإنتاج في العراق مع الغزو الأمريكي . لكن الانخفاض قد عوضته، إلى حد كبير، زيادة في الإنتاج من بلدان أخرى ولهذا إزداد السعر لفترة قصيرة بمقدار 6 دولار للبرميل. هذه المرة تحرك الطلب على النفط للتخزين بيد أن المخاوف الجيوسياسية من انقطاع النفط الخليجي لم تكن قوية، ومع تعويض نقص الإنتاج من مكان آخر ومجريات الحرب ذاتها كلها اجتمعت لتخفيف الصدمة.

أما صعود السعر بين منتصف عام 2003 ومنتصف عام 2008 والذي لم يسبق له مثيل فقد جاء نتيجة زيادات تدريجية في الطلب على النفط، ومصدرها البلدان النامية بصفة رئيسة وخاصة آسيا وبرزها النجاحات التنموية الكبيرة في الصين (P 11 ، 8).

لقد وصل الطلب على النفط عام 2015 إلى 92.960 مليون برميل يوميا بزيادة مقدارها 1.540 مليون برميل عن مستوى عام 2014 وتعادل نسبة 1.68 بالمائة منه. وهي أعلى من معدل النمو السنوي لاستهلاك النفط منذ منتصف الثمانينيات. والذي أخذ بالتناقص في السنوات الأخيرة، وبين عامي 2000 و 2014 بلغ 1.26 بالمائة سنويا، وخلال السنوات من 2004 وحتى 2014 كان 0.96 بالمائة سنويا. ولذلك ليس من الصحيح تفسير إنهيار السعر عام 2015 واستمراره واطنا بداية عام 2016 بإنخفاض نمو الطلب على النفط. إذ من المعروف أن الاقتصاد بالطاقة الأساسية أصبح من خصائص البلدان المتقدمة، وعلى مستوى العالم يتناقص مقدار الطاقة للوحدة الإضافية من الناتج النهائي أو الدخل الحقيقي . وعلاوة على ما تقدم يتعرض النفط إلى المنافسة من بقية مكونات الطاقة ومنها الغاز، ولذا ينمو الطلب عليه بأدنى من نمو مجموع الطاقة وهذا، بدوره، أقل من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للعالم والذي يقدر 3.2 بالمائة عام 2016 ، وهو أدنى مما كان متوقعا من قبل. وانسجاما مع ما تقدم، وما يتبين لاحقا، يقدر الطلب على النفط عام 2016 بحوالي 94.210 مليون برميل يوميا بزيادة 1.250 مليون برميل يوميا عن مستوى عام 2015.

زيادة الطلب على النفط عام 2015 والمقدرة لعام 2016 تفوق المتوسط السنوي المقدر في تقارير منظمة الطاقة الدولية حتى عام 2020 وهو بحدود 900 ألف برميل يوميا في السيناريو الأساسي . وتفيد هذه المؤشرات إحتمال بقاء سوق النفط ضعيفا في السنوات القريبة القادمة أو يتحسن السعر على حساب حصة أوبك من مجموع العرض. وحتى عام 2040 تعادل الزيادة المتوقعة للطلب على النفط من الصين والهند وهي 11 مليون برميل يوميا تقلص الطلب عليه في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بهذا المقدار. وعند بقاء سعر النفط دون 60 دولار سوف ينخفض انتاج النفط في امريكا الشمالية، ومن خارج أوبك بصفة عامة، ويبقى دون زيادة عند المستوى الجديد لتتجه الزيادة في الطلب نحو نفط أوبك فيتحسن السعر وعند وصوله إلى 80 دولار تبدأ من جديد زيادة العرض من خارج أوبك.

تقديرات الطلب على النفط، ومنها المنشورة في تقارير منظمة الطاقة الدولية وغيرها، تعتمد العلاقة العكسية بين السعر والأستهلاك، ومضمونها عند بقاء السعر منخفضا في العشرينيات في العشرينيات من القرن الحالي يزداد الطلب على النفط في مقابل زيادة حصة أوبك من مجموع الانتاج وأسهم بلدان الشرق الأوسط في العرض النفطي.

في حزيران 2014 إنتهت أربع سنوات من الاستقرار السعري حول متوسط يقارب 105 دولار للبرميل، ويرى البعض أن الانهيار الأخير يمثل نهاية دورة سعريّة كبرى Super cycle بدأت عام 2000 وقد يستمر السعر منخفضا في السنوات القريبة القادمة (4 P، 11). لكن هذا التصور يفترض أن ماحدث بين تموز 2008 وحتى نهاية عام 2010 كانه اضطراب طارئ على مسار الدورة، وعلى الأرجح أن الأزمة المالية الدولية كانت بداية دورة قد تنتهي عام 2016، وهي في نفس الوقت نهاية دورة السعر التي اقترنت بدايتها بالأزمة الآسيوية. وثمة تشابه بين الانخفاض الذي بدأ عام 2014 والذي حصل عام 1986 بعد تصاعد الانتاج من خارج أوبك ثم تخلي أوبك عن استهداف السعر واطلاق الانتاج. وعلى الرغم من تزامن عدة عوامل في المدى الزمني لانخفاض السعر ومنها ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه العملات الأخرى، وزيادة الانتاج من خارج أوبك كما تقدم ، وتراجع المخاطر الجيوسياسية، وتخلي أوبك عن السعر بعدم الاتفاق على خفض الانتاج إلا أن فائض العرض هو العامل الأقوى. والتغيرات السعريّة مطلع التسعينيات وعام 2001 اقترنا بأزمات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1998 بالأزمة الآسيوية. وارتبط انهيار السعر في النصف الثاني من عام 2008 بالأزمة المالية الدولية.

أصبحت حصة أوبك من مجموع الإنتاج العالمي بداية عام 2016 حوالي 35 بالمائة، وبلغت ذروتها عام 1973 وهي 53 بالمائة بعد ان كانت 37 بالمائة عام 1960. وأوطأ ما وصلت إليه عام 1985 بنسبة 29 بالمائة وفي التسعينيات حوالي 40 بالمائة. وهذا التغير في حصة أوبك من السوق نتيجة لتغير العرض من خارج أوبك إضافة إلى عدم الاستقرار في منطقة الخليج إذ تقلص انتاج العراق وايران في الثمانينيات، والعراق في فترة الحصار، والكويت بين آب عام 1990 وحتى استئناف الإنتاج بعد الحرب. بينما تزايدت حصة أوبك من مجموع احتياطيات النفط في العالم بحيث إنخفضت نسبة الإنتاج إلى الاحتياطيات لديها وهذه محصلة لزيادة العرض من خارج أوبك. وتناقص معدل نمو الطلب على النفط في العالم، ولأن أوبك تضطر إلى مزاولة دور المنتج المرجح *Swing Producer* وكانت المملكة السعودية قد لعبت هذا الدور وعندما تخلت عنه عام 1985 إنهار السعر عام 1986 ، وزادت إنتاجها بسرعة، وعادت إليه بالتعاون مع منتجين آخرين عام 1998 . وعندما أخذ السعر بالتحسن المضطرب ثم الصعود تضاءلت الحاجة والقناعة بنظام الحصص والسيطرة على مجموع العرض من أوبك، ولم يستأنف التعاون بعد الأنهييار عام 2008. وفي الأزمة الأخيرة أضيفت عناصر سياسية إلى القرار النفطي وحتى بداية عام 2016 لم تظهر بوادر إستعداد لدى السعودية ، المنتج والمصدر الأكبر، لخفض الانتاج بعد إستمرار فائض العرض وتدهور السعر إلى مستويات شديدة الانخفاض في كانون الثاني من عام 2016 . وفي شباط ظهر مقترح تجميد الإنتاج عند مستوى كانون الثاني لعام 2016 وهو أيضا يتضمن معنى التخلي عن دور المنتج المرجح، كما سيأتي.

لقد انخفض عرض النفط من أوبك إلى 13.7 مليون برميل يوميا في حزيران من عام 1985 ثم ارتفع إلى 18 مليون برميل يوميا في كانون الثاني من عام 1986، ربما لأن السعر لم يتحسن كما كانت دول المنظمة تنتظر عندما رضيت بخفض الإنتاج إلى تلك المستويات الواطئة فأرادت ازاحة بعض المنتجين من السوق. وفي شهر كانون الثاني من عام 1985 كان متوسط السعر العالمي 26.5 دولار للبرميل مقاربا لمستواه في نفس الشهر من العام السابق . وفي شباط من عام 1986 وصل 15.92 دولار للبرميل وإنخفض إلى 9.62 دولار للبرميل في تموز نتيجة لفائض العرض.

وفي عام 2014 جرى تعديل تقديرات الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية، من النفط الصخري ونفط رمال القار، عدة مرات نحو الزيادة للأنتفاع من زيادات أسعار النفط بعد عام 2009 . ويذكر ان دورة حياة مشاريع التطوير النفطي، غير التقليدي، من هذا النوع قصيرة بين 2.5 إلى 3 سنوات، ولذا لا تتطلب رؤوس اموال ضخمة رغم ان تكاليف النفط المستخرج عالية مقارنة بالنفوط التقليدية.

ولهذه الخصائص تكون مرونة العرض تجاه الأسعار أعلى من نظيرتها في الحقول التقليدية. وانخفضت أبراج الحفر هناك بعد هبوط الأسعار وتقلص الانتاج من تلك النفوط عام 2016 . وإزداد انتاج النفط الرملي في كندا بمقدار مليون برميل في اليوم بين عامي 2004 و 2014 رغم ان كلفة البرميل تقدر 80 إلى 90 دولار . ووصل انتاج الوقود الحيوي ما يعادل 1.4 مليون برميل نفط في اليوم رغم ان الجدوى الاقتصادية مشكوك فيها . وثمة مسألة في إنتاج الوقود الحيوي لم تلق العناية وتمثل في إزاحة الموارد عن انتاج الغذاء، ولأن الأرض القابلة للزراعة في العالم ليست قابلة للزيادة. أعتادت التقارير النفطية على حساب الحاجة Call on إلى نفط أوبك وهو الطلب العالمي مطروحا منه الانتاج من خارج أوبك . ويبدو ان مقدار الحاجة إلى نفط أوبك، بهذا المعنى، كان عامي 2010 و 2011 أعلى من الانتاج الفعلي لدولها (P 3 ، 10) . وبتعبير آخر إن سوق النفط كان يعمل مع فائض في الطلب، ولهذا ارتفع متوسط السعر العالمي من 75.62 دولار للبرميل في مايس 2010 إلى 116.24 في نيسان 2011 وكان ذروة في مسار السعر نزل عنها فيما بعد، ثم وصل إلى 117.79 في آذار 2012 وأسهم الحضر الأوروبي على النفط الإيراني في الوصول إلى هذه الذروة . وقد أدى ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات الى توسع عرض النفط من بحر الشمال وخليج المكسيك، لأن الأسعار المرتفعة سمحت بتغطية تكاليف تطوير واستخراج النفط من هناك، وقد كانت التكنولوجيا متوفرة من قبل لكن الأسعار المنخفضة آنذاك لا تسمح بالتطوير والاستخراج. وبين عامي 1973 و 1983 أضاف بحر الشمال وخليج المكسيك 6 ملايين برميل يوميا إلى العرض. وكذلك بين عامي 2004 و 2014 اضاف النفط غير التقليدي مقدارا مماثلا إلى العرض نتيجة للأسعار المرتفعة التي سمحت بتطوير حقول عالية التكاليف. وغالبا ما تتحفز الاستثمار لتطوير حقول جديدة عالية التكاليف، فيزداد العرض من خارج أوبك ، فتتخفص الأسعار ، وتضطر أوبك إلى خفض الإنتاج لتحسين السعر بالتوازي مع تقلص الانتاج من النفط عالي الكلفة وإنحسار الاستثمارات، فترتفع الأسعار مجددا لبدء دورة جديدة ... وهكذا. لقد تراجعت أهمية أوبك في حجم الإنتاج العالمي لأستمرار توسع طاقات الاستخراج من خارج أوبك من جهة، ومن جهة أخرى لأن زيادة انتاجها فوق المقدار غير المشبع، من إنتاج بقية الدول، يؤدي إلى هبوط حاد في السعر نتيجة لفائض العرض. ويبدو ان هذه المشكلة ليس لها حل إلا عندما يستدعي الانتاج الاضافي، فوق الحجم الحالي للطلب على النفط في العالم ، سعر يتجاوز 100 دولار للبرميل.

موجة السعر عامي 1998 - 1999 والتي ارتبطت بالأزمة الآسيوية أدت إلى عودة منظمة أوبك لأستهداف السعر بين 25 إلى 35 دولار، لكنه تصاعد فيما بعد وصولا إلى ذروته، 147 دولار

للبرميل، قبل النزول عام 2008 ثم الانهيار، عندما إنتقلت الأزمة المالية الدولية إلى القطاع الحقيقي. ويلاحظ ان انخفاض سعر النفط آنذاك كان منسجما مع حركة أسعار السلع الأولية. بينما لم تنخفض أسعار بقية المواد الأولية بما يقارب إنخفاض سعر النفط في الحالة الأخيرة، أي أن العوامل الداخلية لسوق النفط هي التي قادت حركة السعر. يبين الجدول (1) إن الانتاج العالمي من النفط الخام نما بمعدل سنوي 1.26 بالمائة بين عامي 1970 و2014، وبمعدل 1.2 بالمائة سنويا منذ عام 2000 . وكانت الصين والامارات العربية والسعودية الأكثر توسعا في انتاج النفط الخام للمدة بأكملها. ومنذ عام 2000 أنجزت الولايات المتحدة والامارات العربية المتحدة والصين معدلات النمو الأعلى. والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية تجاوز انتاج كل منهم 11.5 مليون برميل في اليوم، وروسيا أكثر من 10 مليون برميل في اليوم.

جدول [1]

انتاج النفط والغاز المسيل مليون برميل في اليوم

السنوات والدول	1970	1980	2000	2010	2014	معدل النمو 2014-1970 بالمائة سنويا	معدل النمو 2014-2000 بالمائة سنويا
الولايات المتحدة	11.297	10.170	7.732	7.556	11.644	(0.41)	2.92
السعودية	3.851	10.270	9.470	10.075	11.505	1.77	1.39
الامارات العربية	0.762	1.745	2.660	2.895	3.712	3.08	2.38
ايران	3.848	1.479	3.852	4.352	3.614	1.01	(0.46)
العراق	1.549	2.658	2.613	2.490	3.285	1.12	1.64
الصين	0.616	2.122	3.257	4.077	4.246	3.84	1.89
روسيا			*10.342	10.366	10.838		0.32
العالم	48.056	62.95	74.925	83.190	88.673	1.26	1.20

مصدرالبيانات : (24)؛ * روسيا عام 1990

وفي الجدول رقم (2) أدناه يلاحظ أن الطلب على النفط والسوائل البترولية قد نما للمدة بأكملها بمعدل سنوي مقداره 1.5 بالمائة ويفوق نمو انتاج النفط الخام، إذ يبدو أن السوائل البترولية من غير النفط الخام إضافة إلى عدم الاتساق في البيانات اظهرت الفارق. وكانت مرونة النمو 0.51 ومنها يكون الطلب على النفط تقريبا نصف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

جدول [2]

استهلاك النفط والغاز المسيل والسوائل البترولية من المصادر الأخرى [مليون برميل في اليوم]

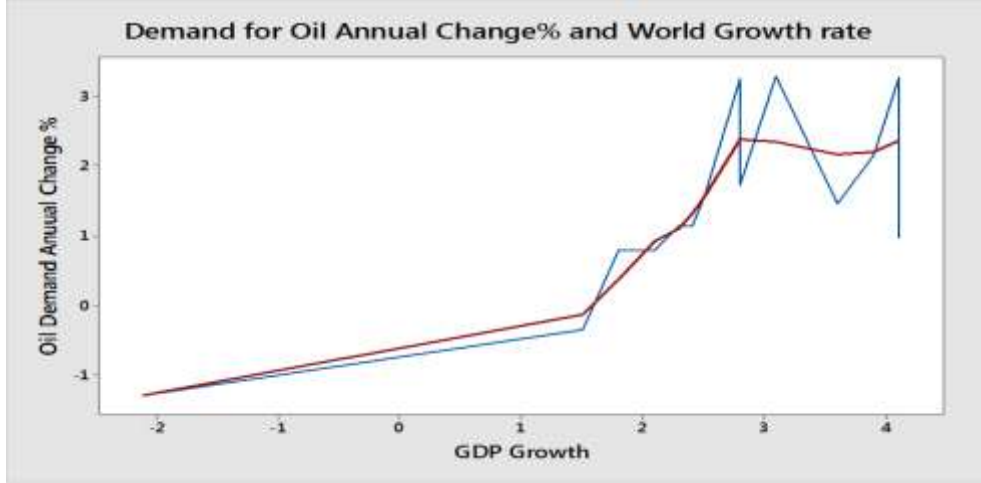
السنوات والدول	1970	1980	2000	2010	2014	معدل النمو 1970-2014 بالمائة سنويا	معدل النمو 2014-2000 بالمائة سنويا
الولايات المتحدة	14.710	17.062	19.701	19.180	19.035	0.57	(0.25)
اليابان	3.876	4.905	5.542	4.442	4.298	0.17	(1.18)
ألمانيا	2.774	3.020	2.746	2.445	2.371	(0.43)	(1.05)
بريطانيا	2.030	1.647	1.704	1.588	1.501	(0.50)	(0.91)
الصين	0.556	1.690	4.766	9.266	11.056	6.50	6.01
الهند	0.391	0.644	2.261	3.319	3.846	5.35	3.79
العالم	45.348	61.233	76.868	87.867	92.086	1.50	1.29
الناتج المحلي للعالم بأسعار 2005 ترليون دولار	15.634	22.609	40.872	52.701	58.148	2.96	2.46
مرونة النمو						0.51	0.52

مصدر البيانات (24) ؛ وبيانات البنك الدولي من knoema.com

والعلاقة بين نمو الناتج ونمو الطلب على النفط ليست محكمة في الأمد القصير لأسباب منها اختلاف إسهام مجموعات البلدان، وهي بمستويات تطور متفاوتة، في توليد النمو العالمي، وأيضا تدخل حركة الخزين. ومع ذلك توجد علاقة أظهرها الشكل البياني رقم (9) أدناه .

تعزيز المخزون النفطي أحد مصادر الطلب على النفط والذي كان 0.5 مليون برميل يوميا عام 2014 ، وأرتفع إلى 2 مليون برميل يوميا في الفصل الثاني من عام 2015 أنخفض في الفصلين التاليين من العام. وقد ينخفض إلى 0.6 مليون برميل عام 2016 . ولذا لا بد أن يتقلص فائض العرض النفطي بحوالي 1.5 مليون برميل يوميا كي يقترب السوق من التوازن. ويلاحظ ان السعر تسارع في التدهور أواخر عام 2015 وبداية عام 2016 لأن الاضافة إلى المخزونات النفطية لا تستوعب الفائض.ومما يساعد على تقلص الفائض توقع انخفاض الإنتاج من خارج أوبك عام 2016 بعد ان إزداد بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا عام 2015 و 2.5 مليون برميل يوميا عام 2014.

شكل [9]
العلاقة الدالية بين التغير النسبي للطلب على النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي
للسنوات 2000-2015



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من نشرة السوق الشهرية OPEC ومؤشرات البنك الدولي.

ولنفس الفترة والبيانات التي عرضها الشكل (9) كان معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج العالمي ونمو الطلب على النفط 0.761 ومستوى الدلالة 0.001 .

4. بعض الروابط السعريّة للنفط الخام.

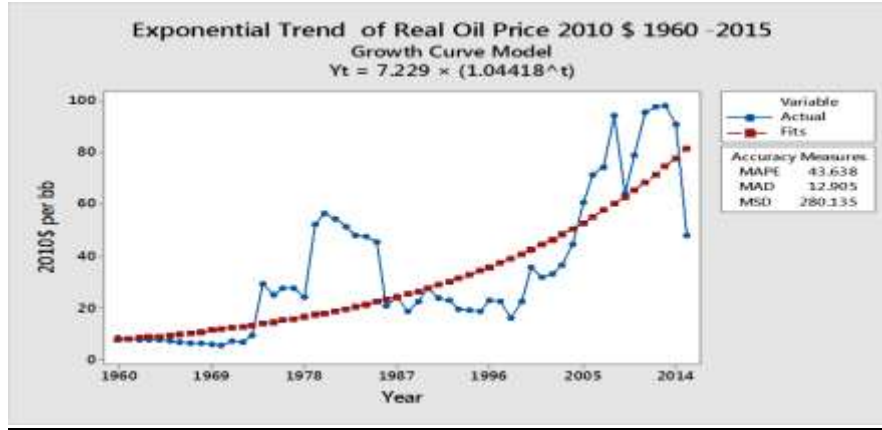
يبين الشكل (10) ان معدل نمو السعر الحقيقي للنفط الخام بين عامي 1960 و 2015 كان 4.42 بالمائة سنوياً. ويتضح كيف ان السعر الحقيقي أبعد ما يكون عن الانتظام وقد يبقى دون الاتجاه العام لمدة طويلة من الزمن، وأصبح عام 2015 وفي عام 2016 دون الذروة التي بلغها مطلع الثمانينيات. بتعبير آخر لا توجد ضمانات لانتظام موارد النفط الحقيقية في نمو موجب لعقد من الزمن. وبعد أن يتورط الاقتصاد النفطي بمستويات استهلاك مرتفعة مع ارتفاع الأسعار يتكشف ويتقلص نشاطه الاستثماري عند هبوط الأسعار. وعرض الشكل (1م) حركة السعر الجاري للنفط ويظهر أن معدل النمو السنوي من الاتجاه الأسّي كان 8.03 بالمائة لنفس الفترة .

ومن الجدول (2م) كان نمو السعر الجاري لنفط أوبك 6.51 بالمائة سنوياً للمدة 1969-2015، ومعدل التضخم الأمريكي لنفس الفترة 3.39 بالمائة، أي أن نمو السعر الحقيقي أكثر قليلاً من 3 بالمائة. وقد نما سعر الذهب بمعدل سنوي 5.42 ومن هذا يتضح أن سعر النفط

تزايد بأسرع من الذهب وتبقى المشكلة الكبيرة في عدم استقرار السعر. وللسنوات 1973 – 2015 نما السعر الحقيقي للنفط بمعدل سنوي 2.63 بالمائة وهو ما عرضه الشكل (2م) .

شكل [10]

الاتجاه الاسمي لسعر النفط الحقيقي للسنوات 1960-2015



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من (13).

جدول [3]

السعر الحقيقي للنفط و سلع اولية اخرى عام 2015 نسبة إلى ما كانت عليه عام 1960

السلعة	نفط العالم	نفط دبي	الغاز الأمريكي	الغاز الأوروبي	القهوة روبستا	الرز التايلندي %5
الرقم القياسي %	564.5	569.2	338.9	325.6	50.5	65.2
السلعة	الحنطة الأمريكية HRW	السكر في العالم	الحديد	النحاس	الألمنيوم	الذهب
الرقم القياسي %	63.5	80.1	88.6	147.1	59.0	596.0

المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من البنك الدولي.

ومن ملاحظة الأرقام القياسية للأسعار الحقيقية في الجدول (4) لعام 2015 نسبة إلى مستويات الأسعار عام 1960 كان الذهب هو الأعلى والنفط قريب منه. وان القهوة والرز والحنطة والسكر والحديد والنحاس والألمنيوم كلها أنخفضت أسعارها الحقيقية دون مستوى عام 1960. ولهذه المؤشرات دلالات عميقة لفهم التنمية الاقتصادية. وخاصة أن الزراعة والمعادن كانت تُبخس في المبادلات مع القطاعات الأخرى على الصعيد الوطني والعالم. ولذا لا بد من الانتباه إلى انعكاس أثر

نسب التبادل التجاري، الداخلي والدولي، في القيم المضافة للقطاعات وأسهمها في النمو. ومما له علاقة كان التفاوت لا يستهان به بين نمو اسعار كل من النفط والغاز.

جدول [4]

معاملات الارتباط المعنوية بمستوى دلالة 1 بالمائة بين السعر الحقيقي للنفط في العالم والاسعار الحقيقية لسلع اولية اخرى للسنوات 1984 - 2015

نفط دبي	الغاز الأمريكي	الغاز الأوروبي	الرز التايلندي %5	الحنطة الأمريكية HRW	السكر في العالم	الحديد	النحاس	الذهب
0.998	0.469	0.964	0.695	0.843	0.567	0.926	0.902	0.861

المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من البنك الدولي.

وتستكمل معاملات الارتباط في الجدول (4) الصورة حيث الارتباط المرتفع بين سعر الحديد وسعر النفط، رغم البطء الشديد في حركة سعر الحديد، وأيضا بين سعر النحاس وسعر النفط، وكذلك الحنطة الأمريكية والذهب. إن تفاوت ارتباط أسعار الغاز الأمريكي والغاز الأوروبي مع سعر النفط يعكس الارتباط بين أسعار الغاز في السوقين والذي كان 0.523 . وهذا يشير إلى أن سوق النفط عالمي بدلالة الارتباط المحكم بين سعر نفط دبي ومتوسط سعر النفط في العالم، بينما لا يوجد مثل هذا الارتباط بين اسعار الغاز.

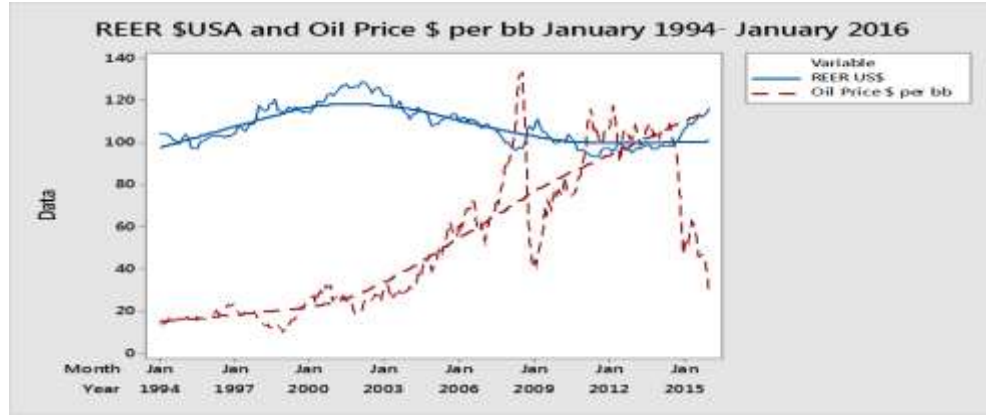
يرى البعض ان السقوط الأخير لسعر النفط ينسجم مع ماشهدته السلع الأولية منذ الأزمة المالية الدولية الأخيرة، فبعد وصولها إلى أوطأ انخفاض تحسنت لتصل ذروة جديدة في الربع الأول من عام 2011 . ومنذ ذلك الحين تنخفض أسعار المعادن والسلع الزراعية والمواد الأولية نتيجة ضعف الطلب العالمي ووفرة العرض، لكن النفط قاوم الانخفاض في البداية وبقي يتراوح حول متوسط سعر 105 دولار للبرميل ثم وقع الأنهيار الأخير. وذلك لعدم كفاية نمو الطلب على النفط وتراكم زيادات في العرض (P11, 11) .

لكن زيادة الطلب على النفط عام 2015 كانت كبيرة مقارنة بالمعدلات التاريخية، ولذا لا يفسر انخفاض السعر من جانب الطلب رغم تناقل نمو الاقتصاد العالمي، بل إن فائض العرض النفطي أنتجته عوامل العرض ذاتها، كما تقدم، وبينته أحدث التقارير، ومع ذلك لا يستبعد دور الطلب إذ قدرت دراسات نشرها البنك الدولي بأن إسهام نقص الطلب بنسبة 35 بالمائة و65 بالمائة للعرض أي فائض العرض. وقد بينت هذه الدراسة أن نمو الطلب عام 2015 لم يكن أقل من المعدلات

الأعتيادية بل أعلى منها. ولأن فائض العرض كان بمقدار 2 مليون برميل يوميا عام 2015 ، وهو الأعلى مقارنة بالبيانات التاريخية، لذا فإن تفسير إنخفاض السعر بفائض العرض هو المرجح. ولا يستبعد دور قوة الدولار تجاه العملات الأخرى في انخفاض سعر النفط. والشكل (11) والذي يغطي الفترة بين كانون الثاني 1994 وكانون الثاني 2016 يظهر وجود هذه العلاقة وهي عكسية.

شكل [11]

العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار REER
وسعر النفط من كانون الثاني 1994 إلى كانون الثاني 2016



المصدر : أعدّه الباحث والبيانات من (12) و FRED Saint Louis .

وكان معامل الارتباط بين سعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار والمتوسط العالمي لسعر النفط الشهري سالبا بمقدار 0.655 وهو المتوقع وبمستوى الدلالة قريب من الصفر. تغيرات سعر صرف الدولار والحساب الجاري لميزان المدفوعات لهما علاقة مع استيراد الولايات المتحدة الأمريكية من النفط وأسعاره. وأن تقلص استيراداتها منه والاتجاه نحو الاكتفاء الذاتي في الطاقة أما أن يؤدي إلى خفض عجز الحساب الجاري وتحسن سعر الصرف من هذه الزاوية، أو أن الاستيرادات تتجه نحو سلع أخرى ولهذا التحول مضامين جديدة . وهناك مقاربات نظرية مفادها ان عجز الحساب الجاري الأمريكي مستقل عن عجز الميزان التجاري للطاقة أو أية مجموع سلعية أخرى، لأن عجز الميزان التجاري من خصائص الاقتصاد الكلي فهو الوجه الأخير للفجوة بين الاستثمار والأدخار.

إن علاقة سعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار مع سعر النفط واضحة وعكسية كما بينها الشكل البياني رقم 11 آنفا ومعامل الارتباط ، فعندما ترتفع نسبة التبادل التجاري لصالح الولايات

المتحدة الأمريكية تسهم في تحسن سعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار. ومن زاوية أخرى عندما يرتفع سعر الصرف الاسمي للدولار تجاه العملات الأخرى نتيجة السياسات المالية والنقدية للولايات المتحدة الأمريكية يتحسن سعر الصرف الحقيقي للدولار، بثبات أثر العوامل الأخرى، ويمكن أيضا شراء برميل النفط بدولارات أقل ولهذا تظهر العلاقة العكسية. إذ يفترض إن لبرميل النفط، في وقت ما، سعر توازني بقوة شرائية مجردة، وعندما يرتفع سعر الدولار لا بد ان ينخفض سعر النفط بالدولار الجديد، وهو تفسير آخر للعلاقة العكسية. أي أن سعر النفط لا يتحدد أصلا بالدولار بغض النظر عن سعر الأخير بل يعبر عنه بالدولار تبعا لأسعار الصرف في وقت معين. في السقوط الأخير للسعر تضافرت عوامل الأمد البعيد مع متغيرات الأمد القصير ومنها التوقعات المتأثرة بالأبعاد الجيوسياسية، وأيضا ارتفاع قيمة الدولار تجاه العملات الأخرى، وسياسة منظمة أوبك التي غذت توقعات السوق باستمرار فائض العرض، بعد الامتناع المعلن عن التدخل لتصحيح السعر كما كان منتظرا.

في توقعات البنك الدولي مطلع عام 2016 يبقى سعر النفط دون 60 دولار للبرميل حتى عام 2020 ويتجاوز الثمانين دولارا عام 2025 ، ويبدو ان التنبؤ كان مشدودا للانخفاض الحاد في السعر نهاية عام 2015 وبداية عام 2016 . ولذلك جاء تقدير متوسط السعر العالمي للنفط 37 دولارا للبرميل عام 2016 و 48 دولارا للبرميل عام 2017. وما أن يتقلص فائض العرض وينتظم تحسن السعرو لو بطيئا سوف تعدل هذه التوقعات، وكذلك أسعار العقود المستقبلية.

5. قيد الاحتراز العالمي أم قيد الاحتياطيات النفطية.

الاحتراز وعلاقته بالمقذوفات الكربونية من الطاقة الأحفورية ليس جديدا لكنه حظي باهتمام أكبر عام 2015 عبر عنه مؤتمر باريس للمناخ . وتعهدت الدول التي تستهلك الجزء الأكبر من الطاقة في العالم بانتهاج سياسات بحزمة مترابطة تؤدي إلى تناقص ملموس في المقذوفات الكربونية حتى عام 2040 . ويؤثر التطبيق الجدي لتلك السياسات في الطلب على الطاقة الأحفورية بالمجمل وعلى الفحم والنفط على وجه الخصوص (8, P3).

النفط مورد ناضب ، أي أنه بمقدار معلوم وثابت، ولهذا يفترض أن يتجه الاهتمام نحو كيفية التصرف به عبر الزمن لتعظيم انتفاع البشرية منه. وبينت تجربة العقود الماضية أن تقدير موارد النفط القابلة للاستخراج، الاحتياطيات، في تزايد نتيجة الاكتشافات الجديدة والتي لم تتوقف، وأن مجموع الاحتياطيات المثبتة قد تزايدت إلى مرتين ونصف مما كانت عليه عام 1980. ولحد الآن ما يضاف إلى الاحتياطيات يفوق ما يستخرج من النفط. وإن استمرار اكتشاف نفوط جديدة قابلة للاستخراج بدرجة معقولة من التأكد قد قلل بالفعل من تأثير مبدأ النضوب في قرارات الاستخراج والاستهلاك. لكن القيد يأتي من المناخ وما لم تتغير التكنولوجيا لتقدم حولا ممكنة اقتصاديا للسيطرة على التلوث وخفضه فإن القيد المناخي لا يسمح بالانتفاع من جميع المصادر الهيدروكربونية. لأن استخدام الموجود منها الآن يؤدي إلى زيادة درجة الحرارة نهاية القرن الحالي بأكثر من حد التحمل حسب دراسات الخبراء. فلكي لا تتجاوز حرارة الجو 2 درجة مئوية ينبغي تقييد زيادة مقذوفات الكربون بترليون طن، بينما يؤدي حرق الوقود الأحفوري الموجود إلى زيادة المقذوفات بمقدار 2.5 ترليون طن من الكربون (8, P5). ومن المفيد التذكير بأن الفحم أكثر تلويثا من النفط بفارق مهم، ومثلما تجري المفاضلة بين الغاز والنفط والفحم لماذا لا يقلل الفحم أولا لحين التمكن من تطوير التكنولوجيا المناسبة للسيطرة على المقذوفات الكربونية، ويساعد ظهور تكنولوجيا لأقتناص وتخزين الكربون على تشجيع البحث والتطوير بهذا الاتجاه.

ولأن زيادة الاحتياطيات وقيود البيئة كلاهما قللا من أثر النضوبية قد يتزايد دور التكاليف في قيادة أسعار النفط وطالما يستخرج أولا النفط الأسهل تتحرك صناعة النفط نحو نفوط الكلفة الأعلى مع الزمن. بيد ان تكنولوجيا العمليات النفطية أيضا تُحرز تقدما كبيرا بحيث أدخلت نفوطا لم يكن من المجدي اقتصاديا استخراجها في الماضي ضمن الاحتياطيات. وبهذا صارت المسألة منوطة بالتكنولوجيا سواء من جانب الاستخراج أو القيد البيئي.

والعنصر الثاني المهم يتمثل في ان العرض غير مرن تجاه الأسعار في النفط التقليدي إذ يتطلب الاستثمار مدة زمنية قد تصل لسنوات عدة قبل ان ينجم عن زيادة في طاقة الاستخراج (8, P8). أما في النفط الصخري ومع وسائل الإنتاج الجديدة بات الزمن الفاصل بين الاستثمار والإنتاج قصيرا، وفي نفس الوقت تقلص العمر الإنتاجي للاستثمار. ولهذا يمكن وصف عرض النفط غيرالتقليدي بالمرونة السعرية مقارنة بالنفط التقليدي. ولذلك يتزايد عرض النفط الصخري استجابة لارتفاع الأسعار بتخلف زمني اقل بكثير من النفط التقليدي، ثم يتراجع عند انخفاضها بعد مدة ليست طويلة. في عام 2005 بلغ استهلاك النفط في اوربا والولايات المتحدة الأمريكية ذروته ثم أخذ بالتراجع نتيجة للتحسن في كفاءة محركات السيارات، بإستخدام وقود أقل بنسبة 20 بالمائة، وسياسات وضوابط شاملة ومن المتوقع تسارع وتأثر توفير الطاقة في مختلف الأنشطة في السنوات القادمة. وإلى جانب الأقتصاد بالنفط ازداد انتاجه في الغرب، والولايات المتحدة الأمريكية لوحدها اسهمت في ثلثي زيادة عرض النفط خلال الخمس سنوات المنتهية عام 2015 ، واستمرت كندا أيضا في تطوير النفط غير التقليدي. وانخفض استيراد الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الذي كان 12 مليون برميل يوميا عام 2005 إلى ما دون النصف عام 2015 . وسوف تكتفي الولايات المتحدة ذاتيا من الطاقة في عشرينات القرن الحالي ومن النفط في الثلاثينيات. وبالتزامن مع تلك التحولات تصاعد النمو الأقتصادي في آسيا والطلب على النفط هناك، ويقدر ان 60 بالمائة من الزيادة في الطلب على النفط ستأتي من الصين والهند واللذان تعتمدان على الاستيراد بنسبة لا تقل عن 70 بالمائة في الأولى و 90 بالمائة في الثانية لتلبية الزيادة في طلبهما على النفط.

ويفهم ان لتلك التحولات ابعادا جيوسياسية في علاقة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين بمنتجات النفط، إذ أصبحت الأولى أكثر أمنا في تجهيز الطاقة والثانية أكثر اعتمادا على الخارج وتهتم بالنتيجة في شروط استمرار تدفقات النفط إليها من مصادرها. لكن الوحدة الأكيدة لسوق النفط في العالم ، والتي يؤكد ترابط الأسعار وكلفة النقل الواطئة نسبة إلى سعر النفط، وسهولة إنسياب النفط من اي مكان في العالم إلى أي مكان آخر تضعف مصداقية تلك المقاربة لأمن الطاقة. ومع ذلك تبقى دلالة موضوعية لمفهوم أمن الطاقة ربما في نسبة الأكتفاء الذاتي، أما القول بوجود أكثر احتياطات النفط في منطقة مضطربة فإن هذا البعد الجغرافي في توزيع الاحتياطات النفطية يهتم به جميع المستهلكين لأن سوق النفط موحدة ولا تخص الولايات المتحدة أو الصين دون غيرها.

أصبحت البلدان الناهضة محركا لنمو الأقتصاد العالمي في السنوات الماضية وخاصة بعد الأزمة المالية الدولية 2007-2008 ، ثم أخذ نمو البلدان الناهضة بالانخفاض منذ عام 2010 . ويبدو

أن اقتصاد العالم يتكيف مع نمو معتدل في العالم النامي وخاصة دول السوق الناهضة الكبرى مثل الصين، ومن نتائج هذا التكيف، لحد الآن، فتور نمو التجارة العالمية وحركة رأس المال، وربما أهمها المستوى المنخفض لأسعار السلع الأولية (19). ورغم القناعة الواسعة بأن الصين تتجه نحو الاستهلاك وتحول إلى اقتصاد تقوده الخدمات، نرى أن هذا الاستنتاج متسرع لأن الاقتصاد هناك لم يصل بعد إلى حدود إمكانات Potentialities التصنيع، ويؤدي انفصام النمو عن الصادرات الصناعية إلى أزمة اقتصادية بنيوية. لأن المستوى العام للتكنولوجيا بدلالة رأس المال للعامل والذي ينعكس بالمستوى المتوسط للأنتاجية ومتوسط الدخل للفرد كلها تفيد أن الصين لا بد لها أن تحافظ على استراتيجية النمو الحالية بعد معالجة العقبات وأهمها التلوث، عبر التطوير السريع للتكنولوجيا كي يعتمد النمو على مكاسب أكبر من التقدم التقني وفي نفس الوقت معدلات أقل من التلوث. غير أن النمو المنخفض في الصين وبقية دول بريكس له آثار انتشار في العالم وتعتمد النتيجة على فرص تعويض النمو جزئياً من مناطق أخرى ولليسر المالي دور إيجابي في الحد من تراجع النمو.

في عام 2001 ونتيجة لزيادة الأنتاج من خارج أوبك وخاصة روسيا وضعف الاقتصاد الأمريكي تعرض السوق لضغوط نحو خفض السعر. واستجابت أوبك بخفض الأنتاج في أيلول بحوالي 3.5 مليون برميل في اليوم، لكن السعر انخفض في تشرين الثاني بنسبة 35 بالمائة. وفي كانون الثاني من عام 2002 خفّضت أوبك سقف الأنتاج بمقدار 1.5 ملون برميل في اليوم وشاركت معها روسيا، واستجاب السوق لتلك التدابير وارتفع السعر إلى حوالي 25 دولار في آذار عام 2002.

في منتصف عام 2002 كان الفائض في طاقة الاستخراج حوالي 6 ملايين برميل في اليوم، وفي عام 2003 انخفض الفائض إلى 2 مليون برميل في اليوم، وذلك لزيادة الأستهلاك وزيادة الطلب للتخزين، وكان الأنتاج من خارج أوبك قد تعثر، واستمر اجتماع العوامل الايجابية لتحسن السعر وصولاً إلى ذروته عام 2008 .

يرى البعض أن التحدي الأكبر يتمثل في تغير المناخ وعلاقته بتراكم مقذوفات الكربون من الوقود الأحفوري ، ولهذا تشد المطالبات لفرض ضرائب على تلك الملوثات تعكس الكلفة الاجتماعية. وأيضاً في هذا السياق تأتي الدعوات التي تلقى المزيد من الدعم نحو مغادرة التكنولوجيا القديمة نحو أخرى خالية من الكربون (P1, 21). وفي هذا الطريق تطالب المؤسسات المالية الدولية ومنظمة الطاقة الدولية بخفض الاعانات للوقود الأحفوري وكانت الأستجابة واسعة وتحقق خفض فعلاً، وعند اجتماع خفض الاعانات مع فرض الضرائب يزداد سعر المشتري وتؤدي هذه السياسات إلى تقليل الطلب على الوقود الأحفوري بثبات أثر العوامل الأخرى. وتتفاوت التقديرات حول مستقبل الطلب على

الطاقة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لأختلاف الفرضيات حول مسار محددات الطلب على الطاقة، وتشترك جميعها في استمرار انخفاض كثافة الطاقة لوحدة الناتج المحلي الأجمالي في العالم. وذهبت بعض السيناريوهات التي نشرتها منظمة الطاقة الدولية إلى انخفاض مجموع الطلب على الطاقة خلال المدة بين عامي 2014 و2040 في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان (22).

في حين يزداد الطلب على الطاقة في البلدان النامية ومنها الصين وهي الدولة الأولى في استهلاك الطاقة، ويصبح طلب الهند على الطاقة مساويا للولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك يبقى أدنى من المتوسط العالمي بالمعدل للفرد. ولذا يشهد التناقض بين مطلب السيطرة على المقذوفات الكربونية من جهة والمستوى المنخفض لمعدل استهلاك الفرد من الطاقة في البلدان النامية، ومن غير المعقول الأقرار بالحق المشروع للأخيرة في اللحاق بالجزء المتقدم والمرفه من العالم دون زيادة حجم الطاقة المستهلكة سقوف حماية البيئة ما لم تبذل جهود حثيثة وموارد ضخمة لتطوير التكنولوجيا المناسبة، ضمن شروط استدامة البيئة، لإنتاج واستخدام الوقود الأحفوري.

أكدت تقارير منظمة الطاقة الدولية اتجاه تكاليف انتاج الطاقة في الانخفاض، بصفة مستمرة ولكافة مصادرها، إلى جانب تكاليف تكنولوجيا الاستخدام الأكفأ للطاقة والمقذوفات الكربونية الأقل. ويستفيد استخراج النفط والغاز من انخفاض التكاليف من المصدر التكنولوجي ليخفف أثر زيادة التكاليف بتحريك التطوير والإنتاج إلى التراكيب الجيولوجية الأكثر تعقيدا (22). وإن تطوير النفط الصخري حساس لسعر النفط بحيث إن الاستثمار لتطوير حقول جديدة وكذلك حجم الإنتاج يعتمدان على سعر النفط في المستقبل. ويبدو إن مستقبل النفط الصخري مشكوك فيه مادام سعر النفط دون 60 دولار، ولا يزداد الإنتاج قبل وصول السعر إلى 70 دولار للبرميل. ولما تقدم سوف ينخفض عرض النفط من خارج أوبك عام 2016 لأن زيادة الإنتاج هناك جاءت من النفوط غير التقليدية، النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والرمال النفطية الكندية، وهي عالية الكلفة.

أرتبط هبوط الأسعار منتصف الثمانينات بزيادة الإنتاج من خارج أوبك وخاصة من الأسكا والمكسيك ونفط بحر الشمال. وقد اضطرت أوبك إلى خفض انتاجها بنسبة تقترب من النصف تقريبا وتحملت السعودية النصيب الأكبر ومع ذلك انخفضت الأسعار، فغيرت السعودية سياستها بإطلاق الإنتاج وبقيت الأسعار منخفضة بعد ذلك لمدة طويلة. وأرتبط انخفاض الأسعار في عامي 1990 و1991 بأزمة الكويت والتي أدت إلى خسارة السوق لأكثر من أربعة ملايين برميل يوميا من العراق والكويت لكن الطاقات الفائضة لبقية المنتجين قادرة على تعويض إنسحاب الدولتين من التصدير لكن زيادة

الانتاج من المصادر البديلة تطلب بعض الوقت فارتفع سعر برنت في أيلول إلى حوالي 40 دولار للبرميل وتراجعت نهاية السنة إلى 28 دولار للبرميل. وانهار السعر منتصف كانون الثاني 1991 ، نتيجة إطلاق أعضاء منظمة الطاقة الدولية إلى السوق جزء من مخزوناتهم. لقد عبرت ارتفاعات أسعار النفط في السبعينيات ومطلع الثمانينيات عن قوة منظمة أوبك وأهمية إنتاجها في سوق النفط. وحفزت الأسعار المرتفعة على الاستثمار في تطوير النفط الذي كان مرتفع الكلفة وتكتنفه أوضاع جيولوجية معقدة في بحر الشمال وخليج المكسيك وأماكن أخرى. كما أن النزاع فيما بين دول منظمة أوبك إلى جانب زيادة قدرات الإنتاج من خارج دولها كلاهما أسهم في ضعفها والتي ظهرت في انهيار السعر منتصف الثمانينيات. وثمة تشابه بين انهيار الأسعار عامي 1985 و 1986 والانهيار الأخير من جهة زيادة الانتاج من خارج أوبك وسياسة أوبك في عدم تقييد الإنتاج. لكن الانهيار الأخير جاء عقب مستويات انتاج اعتيادية لدول أوبك بينما في منتصف الثمانينيات انخفض السعر بعد ان قلصت أوبك الإنتاج إلى النصف وبعد ذلك أطلقت الإنتاج نتيجة اليأس من السيطرة على السوق. بينما يلاحظ أثر العوامل من خارج السوق في موجتي 1990-1991 و 2008-2009 ، في الأولى احتلال الكويت والحرب وفي الثانية الأزمة المالية الدولية (23). وكانت حركة سعر النفط في الانهيار الأخير أقل ارتباطاً مع أسعار الأصول والسلع الأولية الأخرى منها في انهيار عامي 2008-2009 ، ولهذا يمكن القول أن الأخيرة من نتاج سوق النفط داخليا، بينما في السابقة كانت العوامل الخارجية أقوى في حدوثها. وبغض النظر عن اختلاف السياق استجابت أوبك بخفض الإنتاج في الانهيار السابق وزيادة الإنتاج في الاضطرابات السعريّة الثلاثة الأخريات. وبين عامي 1990 و 2015 كان الارتفاع الحاد في الأسعار يسبق الانهيار.

خاتمة:

إن أهمية سعر النفط ،ماليا واقتصاديا، تجعل الدقة في دراسة سوقه واجبة من أجل الوضوح التام لتنقية الحوار وفهم مضامين القرارات المرتبطة بمستقبل المورد النفطي في ضوء وقائع الفترة القريبة الماضية. لقد تفاقم هبوط سعر النفط إلى إنهيـار صاعق، مع توقعات تشاءمت إلى بقاءه دون 60 دولار للبرميل حتى عام 2020. ورغم التحفظ على تلك التوقعات، لشدة ارتباطها بمسار السعر في النصف الثاني من عام 2015 وبداية عام 2016 ، لكن خفض المخاطر يستدعي بناء استراتيجية المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية على أساس مورد منخفض من صادرات النفط. إذ يتبين من مجموع الوقائع التي اشتغلت عليها هذه الدراسة أن إمكانات الإنتاج النفطي وفرص تطوير نفوط جديدة من خارج بلدان أوبك كبيرة، ويبقى فائض العرض محتملا في الأمد المتوسط عندما تتجاوز الأسعار 70 دولارا للبرميل.

لقد استعرضت الدراسة حركة العناصر الأساسية في سوق النفط وبينت اتجاه نمو الطلب على النفط نحو التناقص، وأصبحت البلدان النامية والناهضة مصدر الزيادة في الطلب عليه، ويتزايد الثقل الآسيوي في سوقه. وبرزت منذ منتصف الثمانينيات مشكلة التناقض بين محافظة دول أوبك على حجـوم صادراتها، من جهة، ومحاولتها في السيطرة على السعر الذي يتطلب المبادرة بخفض الإنتاج من جهة أخرى، ما يعني التراجع لصالح منتجين آخرين. ولدى العراق الكثير من الأسباب الموضوعية لمواصلة تطوير النفط ونمو الطاقات الاستخراجية والتصدير، فقد ضاعت عيه الكثير من الفرص، ولا يتناسب انتاجه مع إحتياجاته الفعلية والمحتملة، وسكانه وخصائص اقتصاده كما هي عليه الآن وفي الآماد المنظورة .

لقد عالجت الدراسة بيانات سعر النفط في الاتجاه العام وفترات التغير العنيف، كل على حدة، وبصفة عامة لا يقدم السوق، مسبقا، اشارات كافية وذات نمط مستقر ومتفق على دلالاته لما سيحدث حتى للقريب العاجل. بيد ان اسباب تغير السعر تصبح مفهومة لاحقا، وهو ما اوضحته هذه الدراسة، وخاصة في الأسعار المستقبلية حيث كانت تراجعية منذ نهاية عام 2013 وحتى تموز من عام 2014 . ونقص العرض (فائض الطلب) الذي كان بحوالي 2 مليون برميل يوميا عام 2007 اقترن بتصاعد سريع في الأسعار في حينه ولاحقا حتى الذروة التي سبقت الأنهيـار عام 2008. وفي عام 2015 كان فائض العرض أيضا بحوالي 2 مليون برميل يوميا وسبقه فائض في عام 2014 بمقدار مليون برميل في اليوم.

وأوضحت الدراسة العلاقة العكسية بين سعر الصرف الحقيقي للدولار وسعر النفط من البيانات الشهرية بين عامي 1994 و كانون الثاني من عام 2016 ، وعلاقة سعر النفط بأسعار أخرى لا سيما الذهب موجبة في الاتجاه العام. ويغطي سعر النفط التضخم العالمي بفارق حقيقي، في الأمد البعيد، وفي السنوات القليلة القادمة بالكاد يستعيد السعر مستوياته السابقة ومهما إزدادت الصادرات، آخذين بالاعتبار زيادة السكان، تتراجع امكانيات الاستثمار للتنمية، وينخفض متوسط الاستهلاك الأسري ومن الضروري التكيف بسياسات ملائمة. وفي نفس الوقت إعادة توجيه الجهد الحكومي نحو تخليق صادرات سلعية إلى جانب النفط لأن الاقتصاد العراقي تعود العمل مع وفرة في العملة الأجنبية.

وبالإضافة إلى السوق الحقيقي للنفط العيني يتزايد التعامل مع النفط بصفته من الأصول المالية عبر الأسواق المستقبلية، كما ان لتغيرات سعر النفط علاقات مع أداء الاقتصاد العالمي من جانبي العرض والطلب. ومن الصعب فهم المضامين الجيوسياسية للنفط موضوعيا، والتي يتكاثر الحديث عنها، ما لم يدرس النفط اقتصاديا أولا وبأدوات التحليل الاقتصادي. إذ لا توجد سياسة تغير اساسيات إقتصاد النفط والأسواق، بل يمكن لهذه الدولة المنتجة أو تلك زيادة أو خفض العرض لمدة من الزمن وإن القوانين الموضوعية للاقتصاد وآليات الأسواق هي التي تعين نتائج قرارها.

ملحق إحصائي .

جدول [1 م]
العرض والطلب العالمي على النفط بملايين البراميل يوميا

السنة	الطلب العالمي	العرض العالمي	العرض العالمي عدا خام أوبك	النفط الخام من أوبك	الفائض	المتوسط العالمي لسعر النفط دولار
2000	75.8	76.9	49.0	27.9	1.1	28.23
2001	76.4	77.3	50.1	27.2	0.9	24.35
2002	77.0	76.7	51.4	25.3	(0.3)	24.93
2003	79.5	79.3	52.3	27.0	(0.2)	28.90
2004	82.1	83.0	53.9	29.1	0.8	37.73
2005	84.1	84.2	53.0	31.1	0.1	53.39
2006	85.2	84.4	53.7	30.9	(0.8)	64.29
2007	86.6	84.6	54.5	30.2	(2.0)	71.12
2008	86.1	85.3	54.7	31.1	(0.3)	96.99
2009	84.8	84.2	55.5	28.7	(0.6)	61.76
2010	87.2	86.6	57.0	29.2	(0.6)	79.04
2011	88.0	87.6	57.8	29.8	(0.4)	104.01
2012	89.0	89.6	58.4	31.2	0.6	105.01
2013	90.0	90.1	59.9	30.2	0.1	104.08
2014	91.4	92.4	61.6	30.8	1.0	96.24
2015	93.0	95.0	63.0	32.0	2.0	50.75
2016	94.2	95.3	62.5	32.8	1.1	
2917	96.9	97.0			0.1	
2018	98.2	97.8			(0.4)	

مصدر البيانات: اعداد مختلفة OPEC , Monthly Oil Market Indicators ؛ (13) ؛

IEA, February 2016

جدول [2م]

المعدلات السنوية لنمو أسعار النفط والنتاج المحلي الإجمالي والذهب في العالم للسنوات 1969-2015 من معادلات الانحدار للاتجاه العام الأسّي

2015 – 1990		2015 – 1969		المتغيرات والمدة الزمنية
اختبار t	معدل النمو السنوي بالمائة	اختبار t	معدل النمو السنوي بالمائة	
48.24	2.5	65.82	2.81	النتاج المحلي الإجمالي
7.61	5.95	9.15	6.51	سعر نفط أوبك
48.78	1.996	22.57	3.39	الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأمريكي
6.98	5.67	10.32	5.42	سعر الذهب

المصدر: اعداد الباحث

وكان معدل العائد على السند الحكومي الأمريكي لعشر سنوات في الفترة الأولى 6.67 بالمائة ، والثانية 7.61 بالمائة.

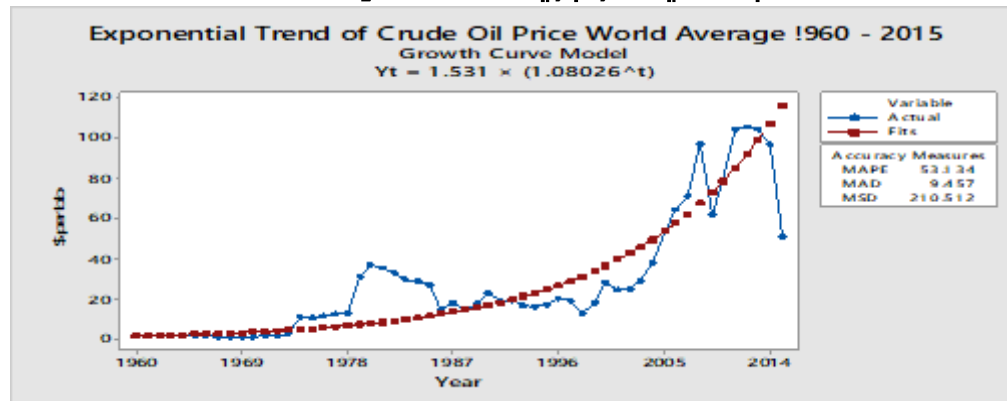
جدول [3م]

إنتاج وصادرات النفط الخام في العالم وأوبك للسنوات 1979-2014 معدلات النمو السنوية من معادلات الانحدار الأسية

إنتاج النفط الخام في أوبك		إنتاج النفط الخام في العالم		صادرات أوبك		صادرات النفط الخام في العالم		المتغيرات والمدة الزمنية
إختبار t	معدل النمو السنوي بالمائة	إختبار t	معدل النمو السنوي بالمائة	إختبار t	معدل النمو السنوي بالمائة	إختبار t	معدل النمو السنوي بالمائة	
				5.159	1.557	10.00	1.889	2014–1979
8.35	1.29	15.17	1.02	9.10	1.537	10.17	1.593	2014–1990
				(0.104)	(0.045)	0.84	0.205	2014–2004
1.18	1.43	4.44	1.33	0.296	0.531	(1.41)	(0.065)	2014–2010

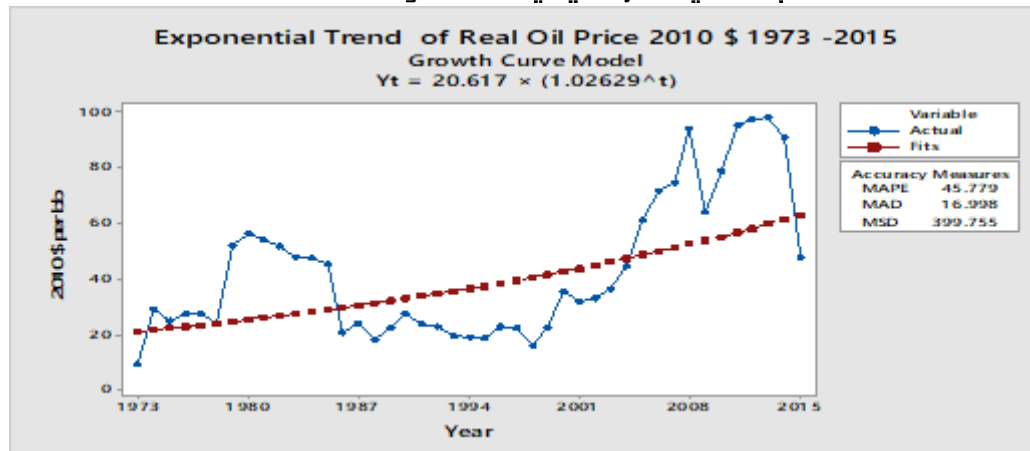
المصدر: إعداد الباحث

شكل [1 م]
الاتجاه الاسمي للسعر الجاري للنفط الخام للسنوات 1960 - 2015



المصدر: اعدده الباحث والبيانات من (13).

شكل [2 م]
الاتجاه الاسمي للسعر الحقيقي للنفط للسنوات 1973 - 2015



المصدر: اعدده الباحث والبيانات من (13).

شكل [3]

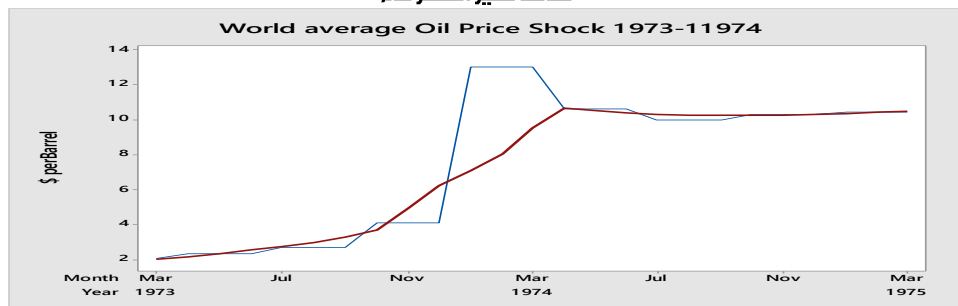
الأرقام القياسية لأسعار النفط وأسعار الذهب بين كانون الثاني 1979 وكانون الثاني 2016



المصدر: اعدده الباحث والبيانات من (12).

شكل [4]

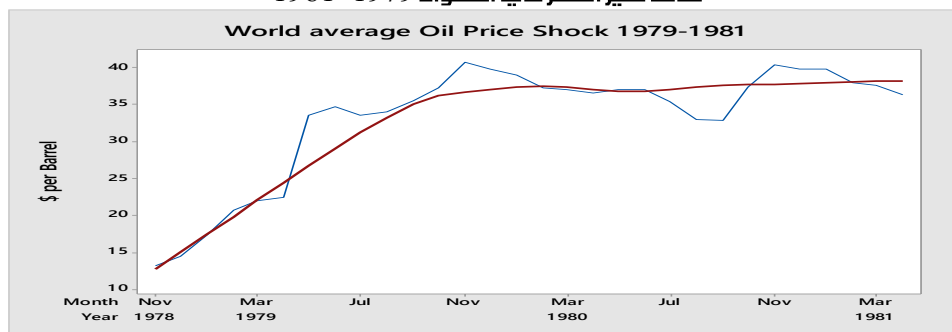
صدمة تغير السعر عام 1974



المصدر: إعداد الباحث و البيانات من (12).

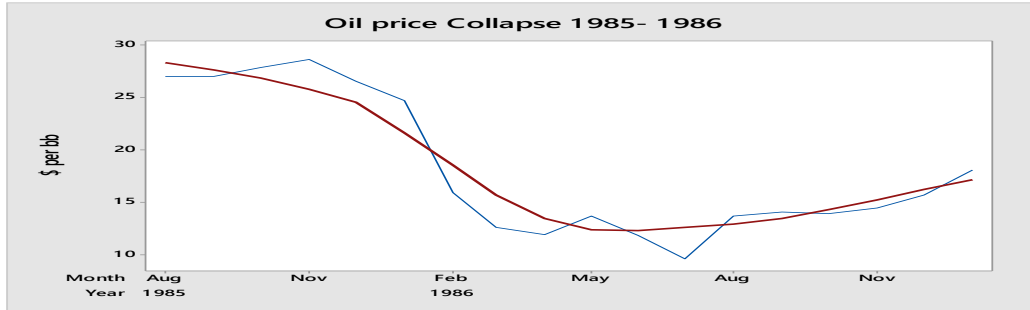
شكل [5]

صدمة تغير السعر في السنوات 1979-1981



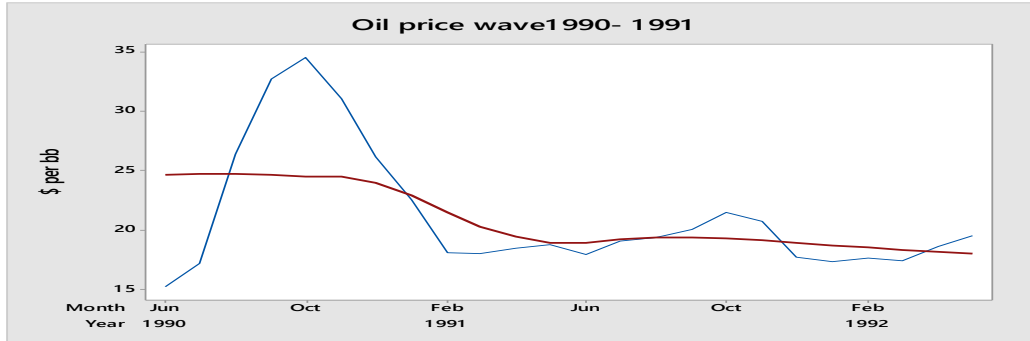
المصدر: إعداد الباحث والبيانات من (12).

شكل [6]
انهيار السعر عامي 1985-1986



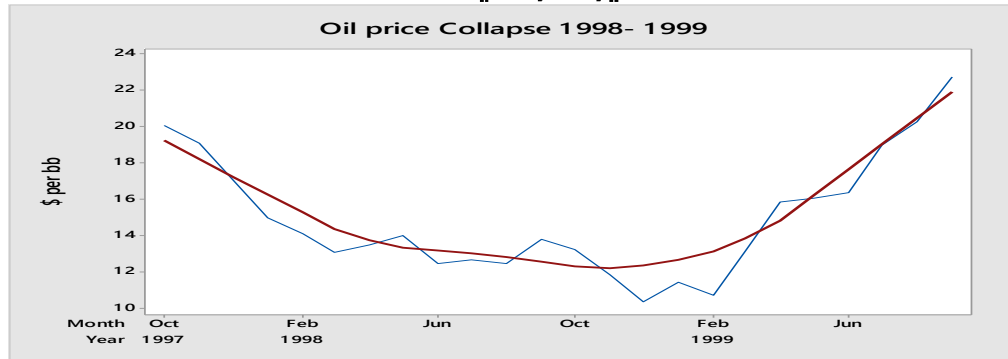
المصدر: اعده الباحث والبيانات من (12).

شكل [7]
موجة السعر بين حزيران 1990 وشباط 1991



المصدر: اعده الباحث والبيانات من (12).

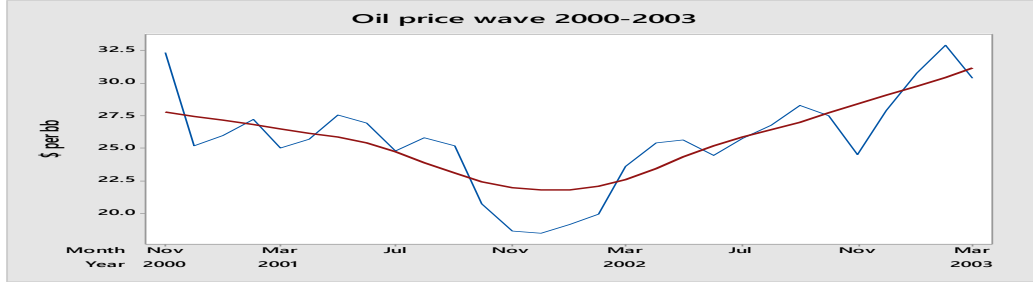
شكل [8]
انهيار السعر عامي 1998-1999



المصدر: أعده الباحث والبيانات من (12).

شكل [9م]

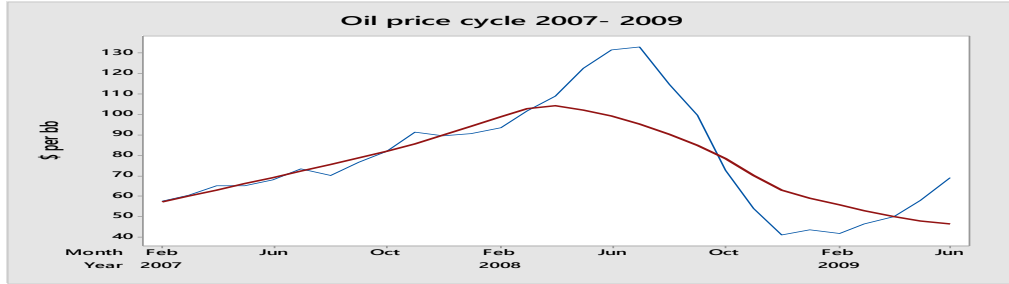
حركة السعر في السنوات 2000-2003



المصدر: أعدده الباحث والبيانات من (12).

شكل [10م]

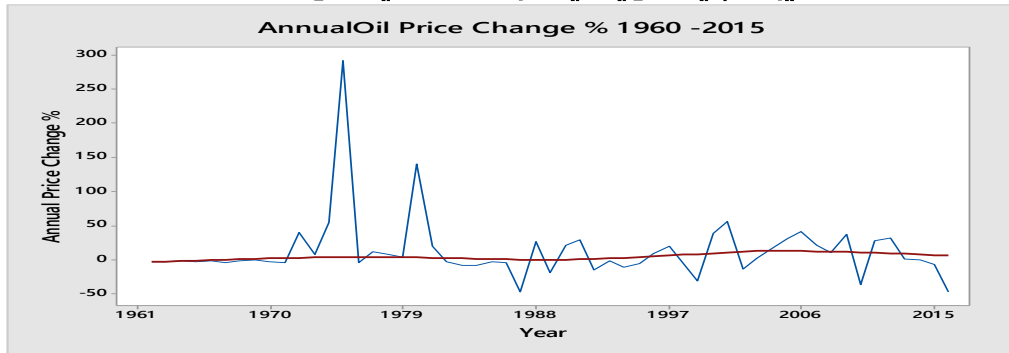
انهيار السعر في خضم الأزمة المالية الدولية



المصدر: أعدده الباحث والبيانات من (12).

شكل [11م]

التغير النسبي السنوي في سعر النفط الاسمي للسنوات 1960-2015



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من (13).

المصادر

- (1) De Santis, Roberto A., Crude Oil Price Fluctuations and Saudi Arabian Behavior, Kiel Working Paper No.1014, Kiel Institute of World Economics, October 2000.
- (2) CEE, Economics of the Energy Industries, CEE, www.beg.utexas.edu/energyecon.
- (3) Pashakolaie, Vahid Ghorbani, et al, Oil Production Cost Function and Oil recovery Implementation-evidence from an Iranian Oil Field, energy Exploration and Exploitation, Vo.33, No. 4, 2015, PP. 459-470.
- (4) Hamilton, James D., Oil Prices, Exhaustible Resources, and economic Growth, October 2012.
- (5) Reiss, Peter C., Economic and Financial Determinants of Oil and Gas Exploration Activity, January 1990, www.nber.org/books/glen90-1.
- (6) IEA, Energy and Climate Change, OECD, IEA, 2015.
- (7) IEA, World Energy Outlook fact sheet: Global Energy Trends to 2040.
- (8) Dale, Spencer, New Economics of Oil, Society of Business Economists, Annual Conference, London, 13 October 2015.
- (9) BP, BP Energy Outlook, 2016 Edition.
- (10) Stevens, Paul and Hulbert Matthew, Oil Prices: Energy Investment, Political Stability in the Exporting Countries and OPEC's Dilemma, Chatham House, EEPP Programme Paper : 2012/03
- (11) Baffes, John, et al, The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses, March 2015, PRN15/01.
- (12) World Bank Commodity Price Data, Monthly Series , February 2016.
- (13) World Bank Commodity Price Data , Annual Series, February 2016.
- (14) World Bank Commodity Price Forecast, January 20, 2016.
- (15) CNNmoney, What it Cost to Produce Oil, money.cnn.com. 23 November 2015.
- (16) Knoema, Oil Production and Operating Cost, knomema.com, 21 January 2016.
- (17) OPEC Monthly Oil Market Report- February 2016.
- (18) Baumeister, Christiane and Kilian, Lutz, Forty Years of Oil Price Fluctuations: Why the Price of Oil May Still Surprise Us, Center for Financial Studies Working Paper Series No. 525, www.ifk-cfs.de .

- (19) World Bank, Global Economic Prospects: Spillovers Amid Weak Growth, World Bank Group, January 2016.
- (20) EIA, Annual Energy Outlook 2015 with Projections to 2040, April 2015, EIA.
- (21) Nordhaus, William, The Economics of an Integrated World Oil Market , Keynote Address, International Energy Workshop, Venice , Italy, 2009.
- (22) IEA, World Energy Outlook, 2015, London, 10 November 2015.
- (23) بافس جون وآخرون، اسفل المنحدر، التمويل والتنمية ، ديسمبر 2015، الصفحات 20-23.
- (23) World Bank , Commodity Markets Outlook , January 2016.